The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Accounting & Finance

الجامعـــة الإســـلاميـة – غـــزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلـيـــــــة التـجـــــــارة
ماجستـيـر المحاسـبة والتـمويـل

دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة
(دراسة تحليلية)

The role of accounting disclosure to support the control and accountability system in community-based organizations in the Gaza Strip

إِعدَادُ البَاحِثِ
سليم بشير قشطة

إِشرَاف
الأستاذ الدكتور
ماهر موسى درغام

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي المحاسبة والتمويل بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

فبراير/2017م – جمادى الأولى /1438هـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة

(دراسة تحليلية)

The role of accounting disclosure to support the financial control and accountability system in community-based organizations in the Gaza Strip

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	سليم بشير قشطة	اسم الطالب:
Signature:	SALEEM	التوقيع:
:Date	2017 . 2 . 21	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref:

التاريخ: 2017/02/21 Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **سليم بشير سليم قشطه** لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم **المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

دور الافصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة- فلسطين دراسة تحليلية على المنظمات الأهلية

The Role of Accounting disclosure to support the financial control and accountability system in Community-based organizations in the Gaza Strip

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الثلاثاء 24 جمادى الأولى 1438هـ، الموافق 2017/02/21 الساعة العشرة صباحاً في قاعة مؤتمرات مبنى الجنوب ، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. ماهر موسى درغام	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. حمدي شحدة زعرب	مناقشاً داخلياً	.....
د. رأفت محمد جودة	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها اعتمدت الدراسة علي البيانات الأولية والثانوية، حيث تم تصميم استبانة لاستطلاع رأي أفراد العينة وتم توزيع عدد 105 استبانة علي مجتمع عدده 1055 منظمة أهلية وتم استرداد عدد 78 استبانة، وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي وتحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها.

وقد خرجت الدراسة بعدة النتائج من أهمها يوجد تأثير إيجابي للإفصاح المحاسبي على دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة في المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة، ويعد الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية التي تعكسها السياسات المالية الداخلية الأكثر تأثيراً ودعماً لنظام الرقابة المالية والمساءلة يليها الإفصاح عن المعلومات المالية في كل من قائمة المركز المالي ومن ثم قائمة الإيرادات والمصروفات وأخيراً قائمة التدفقات النقدية.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة الالتزام بزيادة الإفصاح عن جميع بنود قائمة المركز المالي للمنظمات الأهلية، وضرورة العمل على زيادة الإفصاح عن تفاصيل واضحة للبيانات المالية لبنود قائمة الإيرادات والمصروفات، وضرورة وضع سياسات مالية داخلية موحدة وواضحة وملزمة لجميع المنظمات تتطرق إلى أهمية وفوائد الإفصاح المحاسبي في المنظمات الأهلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The study aimed to identify the role of accounting disclosure in supporting the control and accountability systems in community-based organizations in the Gaza Strip. To achieve the study objectives and to test the hypotheses, the study depended on both primary and secondary data as a questionnaire was designed to survey the sample's opinions. One hundred and five questionnaires, of which (78) questionnaires were returned, were distributed to a population whose number was (1055) NGOs. The study adopted the analytical-descriptive approach through which the study variables were analyzed and the hypotheses were tested.

The study concluded with several findings, the most important of which was that accounting disclosure had positive influence on supporting the financial control and accountability systems in NGOs working in the Gaza Strip. Accounting disclosure of financial statements reflected from internal financial policies was the most influential and supportive one regarding the financial control and accountability systems followed by accounting disclosure of financial statements from financial position statement, revenues and expenses statement, and cash flows statement respectively.

The most important recommendations of the study were as follows: There is a need for NGOs' commitment to increasing disclosure of all the items of their financial position. NGOs should do their best to increase disclosure of clear details of the financial data of the items of income and expense statement. There is a need for developing a unified, clear and binding internal financial policies that address the importance and benefits of accounting disclosure in all NGOs.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾

[يوسف: 55]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــــــداء

بعد الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من بعثه رحمة وهدى للعالمين، أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

إلى من كد وعانى وبذل الغالي وأعطى الكثير .... والدي العزيز.

إلى من قدمت كل ما تسطيعه بإخلاص وصمت .... والدتي العزيزة.

إلى من وقفت بجانبي مشجعاً وداعماً .... زوجتي الغالية.

إلى أمل حياتي وأزهار بستاني .... ابنائي أحمد وكريم.

إلى إخوتي جميعاً، سندى ومصدر اعتزازي.

إلى جميع أساتذتي وأقاربي وأصدقائي وزملائي.

إلى جامعتي الموقرة (الجامعة الاسلامية) التي احتصنتني في مرحلة البكالوريوس والماجستير.

إلى كل من أضاء الطريق بعلمه لغيره، وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه، وأظهر بسماحته تواضع العلماء، وبرحابته سماحة العارفين.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد والشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى على عظيم نعمه التي لا تعد ولا تحصى وعلى فضله وكرمه الذى لا يرد وعلى أن هدانا وجعلنا مسلمين، وله الحمد والشكر على أن وفقني لإنجاز هذه الرسالة، والسلام على نبينا الكريم محمد بن عبد الله الطاهر الأمين وعلى أل بيته وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي/ الأستاذ الدكتور: ماهر موسى درغام. رئيس قسم المحاسبة حفظه الله والذى تشرفت بإشرافه على دراستي والذى بذل جهداً عظيماً ووقتاً ثميناً ونصحاً سديداً لمتابعتي والاشراف على هذه الرسالة.

والشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ حمدي شحدة زعرب. مناقشاً داخلياً، والدكتور/ رأفت محمد جودة. مدير فرع رفح في جامعة القدس المفتوحة مناقشاً خارجياً، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، والذين أثرياها بتعديلاتهما ونصحهما، فلهم كل التقدير والاحترام.

وأتقدم بالشكر إلى الجامعة الاسلامية التي أعتز أن أكون أحد طلبتها من أساتذة وإدارة، وأخص بالذكر مكتبتها العريقة والعاملين فيها، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى العاملين في المنظمات الأهلية في تسهيل الحصول على كافة المعلومات الخاصة بالدراسة، وعلى تعاونهم معي في تعبئة الاستبانة وفى الإرشادات والنصائح التي أمدوني بها.

وفى النهاية يسرني أن اتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة، ومد لنا يد العون والمساعدة.

أسال الله أن ينفعني بما علمني، وأن ينفع به سائر المسلمين، آمين.

الباحث

سليم بشير قشطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... أ

ملخص الدراسة ..... ت

Abstract ..... ث

الإهـــــــداء ..... ح

شكرٌ وتقديرٌ ..... خ

فهرس المحتويات ..... د

قائمة الجداول ..... س

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية ..... ص

فهرس الملاحق ..... ض

الفصل الأول الإطار العام للدراسة **16**

1.1 المقدمة 17

1.2 مشكلة الدراسة 18

1.3 أهداف الدراسة 19

1.4 أهمية الدراسة 19

1.5 نموذج ومتغيرات الدراسة 20

1.6 فرضيات الدراسة 20

1.7 الدراسات السابقة 22

1.8 مميزات الدراسة: 32

الفصل الثاني الإفصاح المحاسبي ودوره في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية **33**

2.1 مقدمة 34

المبحث الأول الإفصاح المحاسبي **35**

2.1.0 تمهيد 35

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.1 تعريف الإفصاح المحاسبي: 36
2.1.2 أهمية الإفصاح المحاسبي: 37
2.1.3 أنواع الإفصاح المحاسبي:..... 37
2.1.4 العوامل المؤثرة على الإفصاح: 38
2.1.5 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية..... 39
2.1.6 المعلومات الواجب الإفصاح عنها..... 40
المبحث الثاني الرقابة المالية 42
2.2.0 تمهيد 42
2.2.1 تعريف الرقابة المالية: 43
2.2.2 أهداف الرقابة المالية: 44
2.2.3 أهمية الرقابة المالية: 44
2.2.4 أنواع الرقابة المالية:..... 45
2.2.5 المقومات الأساسية لنظام الرقابة المالية: 46
المبحث الثالث المساءلة والشفافية..... 48
2.3.0 تمهيد 48
2.3.1 تعريف المساءلة..... 49
2.3.2 محاور المساءلة..... 50
2.3.3 أهمية المساءلة:..... 50
2.3.4 أهداف المساءلة:..... 50
2.3.5 تعريف الشفافية: 51
2.3.6 أهمية الشفافية: 52
2.3.7 وقد أوضحت المعايير الدولية على ضرورة توافر تسعة عناصر لتحقيق الشفافية (سايح، 2012م، ص58):..... 52

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.8 المشكلات التي تواجه تطبيق الشفافية 53
2.3.9 علاقة الشفافية الإدارية بالمساءلة 53
المبحث الرابع المنظمات الأهلية..... 56
2.4.0 تمهيد 56
2.4.1 تعريف المنظمات الأهلية: 57
2.4.2 خصائص المنظمات الأهلية (غير الحكومية) 58
2.4.3 تسميات منظمات الأهلية 59
2.4.4 الأهداف العامة والخاصة للمنظمات الأهلية 60
2.4.5 دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في تعزيز المساءلة والشفافية: 61
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات 64
3.1 منهج الدراسة 65
3.2 طرق جمع البيانات: 65
3.3 مجتمع الدراسة:..... 66
3.4 عينة الدراسة:..... 66
3.5 أداة الدراسة: 66
3.6 صدق وثبات الاستبانة: 67
3.7 المعالجات الإحصائية:..... 71
الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها 73
4.1 إختبار التوزيع الطبيعي (إختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))..... 74
4.2 تحليل فقرات ومحاور الدراسة..... 74
4.3 خصائص وسمات عينة الدراسة للمعلومات: 75
4.4 تحليل فقرات وإختبار فرضيات الدراسة..... 78
الفصل الخامس النتائج والتوصيات..... 100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.1 النتائج: 101
5.2 التوصيات: 102
5.3 الدراسات المستقبلية: 102
المصادر والمراجع **103**
الملاحق **112**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

جدول (3.1): مجتمع وعينة الدراسة 66

جدول (3.2): مقياس الإجابات 67

جدول (3.3): الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة 68

جدول (3.4): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة 69

جدول (3.5): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) 70

جدول (3.6): معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ) 70

جدول (3.7): مقياس ليكرت الخماسي 71

جدول (4.1): اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov) 74

جدول (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر 75

جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي 75

جدول (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص 76

جدول (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة 77

جدول (4.7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال عملك الحالي 77

جدول (4.8): تحليل فقرات المحور الأول (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة المركز المالي). 78

جدول (4.9): تحليل فقرات المحور الثاني (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الإيرادات والمصروفات). 81

جدول (4.10): تحليل فقرات المحور الثالث (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التدفقات النقدية). 83

جدول (4.11): تحليل فقرات المحور الرابع (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية التي تعكسها السياسات المالية الداخلية) 85

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.12): تحليل محاور الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة. 88

جدول (4.13): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى العمر..... 89

جدول (4.14): نتائج اختبار t حسب للفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة يعزى إلى المؤهل العلمي.91

جدول (4.15): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى التخصص 92

جدول (4.16): اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير التخصص..... 94

جدول (4.17): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى المستوى الوظيفي 94

جدول (4.18): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة. 96

جدول (4.19): اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير سنوات الخبرة..... 97

جدول (4.20): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى عدد الدورات التدريبية في مجال العمل الحالي..... 98

جدول (4.21): اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير عدد الدورات التدريبية في مجال العمل الحالي 99

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية

شكل (1.1): نموذج ومتغيرات الدراسة 20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

ملحق رقم (1): الاستبانة.....113

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين 119

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي حيث إن الإفصاح المحاسبي له دور فعال في دعم الرقابة والشفافية، وفي ظل الحروب المستمرة على الشعب الفلسطيني أدى إلى زيادة الاهتمام في المنظمات الأهلية التي تقوم بتقديم الدعم المعنوي والمادي لأبناء شعبنا، وهذا يدل على أهمية المنظمات الأهلية في قطاع غزة وينتج من هذه الأهمية الإفصاح في مجال المحاسبة للمنظمات الأهلية، وفى الواقع هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، حيث إن العديد من الجهات الخارجية والممولين تعتمد وبشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المنظمات الأهلية من معلومات، حيث لا تملك بعض من هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة المنظمات.

أن مهام ديوان المحاسبة هو مراقبة الأموال المحصلة للدولة والمؤسسات العامة والتأكد من سلامة إنفاقها من خلال الإجراءات الإدارية والقرارات الخاضعة لديوان الرقابة ومن ثم الحفاظ على الأموال العامة وحسن إدارتها، ويجب أن تمارس جميع هذه الإجراءات والواجبات من قبل أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبية تمتلك استقلالاً كافياً يؤهلها لممارسة دورها الرقابي على التصرفات المالية للسلطة التنفيذية وتقدم تقاريرها بنتائج رقابتها إلى السلطات العليا والتشريعية في الدولة، بهدف الحصول على نظام رقابة ومتابعة قوي وسليم والمساءلة الموضوعية عن نتائج إدارة الحكومة للمال العام، وبذلك تتأكد الحاجة إلى نظم محاسبية توفر المعلومات المناسبة لقيامها بدورها الرقابي (الشبيل، المومني، 2013م، ص326).

إن الرقابة ضرورية في كل زمان ومكان وخاصة في الظروف والأزمات العصيبة، وذلك لدورها الفاعل في تمكين المجتمع من تجاوز تلك الظروف بحيث تزيد من قدرته على الصمود في مواجهة تلك التحديات، ولقد مارست الحضارات القديمة الرقابة المالية على مر التاريخ وذلك بصور وأشكال وأساليب متعددة، ومع الزمن تطورت هذه الممارسة من رقابة تقليدية تهتم بمدى الالتزام بالنظم والقوانين والتقاليد النافذة بهدف الحد من الأخطاء، إلى رقابة شاملة تضم رقابة الكفاءة والفاعلية، وازداد هذا التطور بشكل كبير ورافقه العديد من المؤتمرات الاولية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمخض عنها إنشاء جمعيات ومنظمات إقليمية ودولية للعناية والاهتمام بالمال العام، من حيث الإيرادات والنفقات وآلية الصرف (النعيزي، 2015م، ص2).

كما يسعى الإفصاح المحاسبي المعاصر لتلبية الاحتياجات المعلوماتية لأصحاب الوحدة الاقتصادية والمستفيدين كافة من القوائم المالية، اذ تسعى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لتوفير الاحتياجات المعلوماتية للفئات الداخلية والخارجية كافة كالعاملين، الحكومة، الممولين، الباحثين، والمجتمع بشكل عام (أرديني، 2006م، ص152).

فيحق للجهات الخارجية القيام بأقفال المنظمات الأهلية في حال أنها لم تقم بتقديم المساعدات والدعم للمجتمع لأن وجودها يعيق من قيام المنظمات الأهلية الأخرى بهذا المهام. ولذلك يعتبر التزام المنظمات الأهلية بالشفافية والإفصاح من أهم الموضوعات الدائرة في الوقت الحالي، والاهتمام به ناتج عن الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات (قانون الجمعيات، 2000م، ص59).

يعتبر قطاع العمل الأهلي الفلسطيني من أهم القطاعات الاقتصادية التي لها دور رئيس في دعم الاقتصاد الوطني، والحد من الارتفاع الكبير في البطالة بين الأيدي العاملة الفلسطينية. وقد برزت أهمية هذا القطاع بشكل خاص أيام الاحتلال حيث لم تكن سلطة الاحتلال مهتمة بأي من الجوانب المهمة للمجتمع الفلسطيني حيث استطاع القطاع الأهلي أن يقوم بدور رائد في المحافظة على البنية الأساسية للمجتمع (دية، 2007م، ص6).

1.2 مشكلة الدراسة

بدأت تهتم بعض المنظمات الدولية والمحلية المموُلة بالشفافية والمساءلة في التعامل مع المنظمات الأهلية الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية للمنظمات التي من شأنها أن تعزز المساءلة والرقابة داخل هذه المنظمات حيث إن مشكلة البحث تم محورته حول السؤال الرئيس التالي:

ما دور زيادة الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة؟

ومن هذا السؤال الرئيس للمشكلة تتفرع الأسئلة التالية:

1. ما دور زيادة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية ضمن قائمة المركز المالي على دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. ما دور زيادة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة؟
3. ما دور زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية ضمن قائمة التدفقات النقدية على دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة؟
4. ما دور زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية التي تعكسها السياسات المالية الداخلية المعمول بها على دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة؟

1.3 أهداف الدراسة

وفي ضوء المشكلة يمكن تحديد الأهداف بالتالي:

1. التعرف على دور الإفصاح المحاسبي عن قائمة المركز المالي وأثره في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة.
2. التعرف على دور الإفصاح المحاسبي عن قائمة الإيرادات والمصروفات وأثره في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة.
3. التعرف على دور الإفصاح المحاسبي عن قائمة التدفقات النقدية وأثره في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة.
4. التعرف على أبعاد اختيار السياسات المالية الداخلية الملائمة وأثرها في دعم نظام الرقابة والمسألة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة.

1.4 أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: هو فتح المجال أمام الباحثين للقيام بأبحاث لتطوير عمل المؤسسات الأهلية نظراً لأنها تشكل جزءاً رئيساً من المجتمع والدولة.

الأهمية التطبيقية: دور الإفصاح والشفافية في البيانات والتقارير المالية التي تفرض على إدارة المنظمات الأهلية تبني معايير محاسبية ورقابية تعمل على تحسين أدائها وزيادة ثقة المجتمع والممولين في المنظمات، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة في هذه المنظمات، مما يعزز نظام الرقابة الداخلية فيها ويعمل على إظهار البيانات المالية بشكل يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية والمعاملات المالية التي وقعت بالمنشأة، وبالتالي زيادة تعزيز الدولة والممولين والمجتمع نحو زيادة الشفافية في البيانات المالية المنشورة، يؤدي إلى زيادة الثقة في تلك المنظمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.5 نموذج ومتغيرات الدراسة

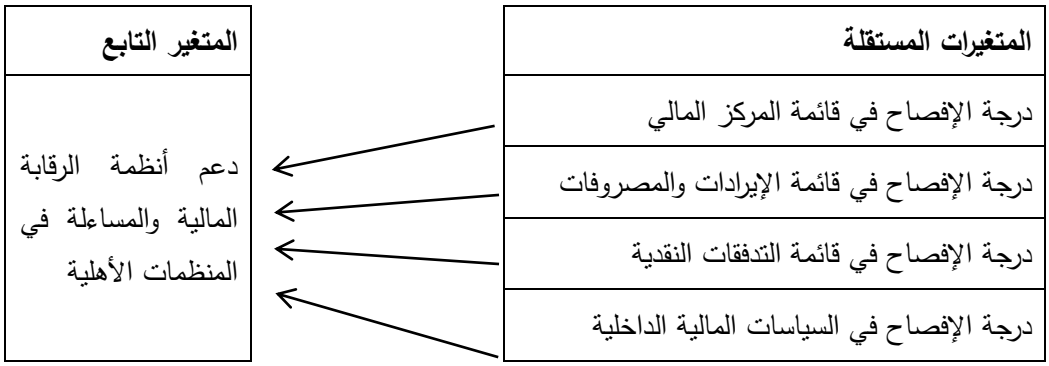

شكل (1.1): نموذج ومتغيرات الدراسة

1.6 فرضيات الدراسة

الفرضية الأولي: زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة المركز المالي يؤثر إيجابياً على نظام الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة.

الفرضية الثانية: زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الإيرادات والمصروفات يؤثر إيجابياً على نظام الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة.

الفرضية الثالثة: زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التدفقات النقدية يؤثر إيجابياً على نظام الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة.

الفرضية الرابعة: زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية التي تعكسها السياسات المالية الداخلية يؤثر إيجابياً على نظام الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية في مجال العمل الحالي).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى العمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ 0,05) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ 0,05) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى التخصص.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ 0,05) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى المستوى الوظيفي.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ 0,05) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ 0,05) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى عدد الدورات التدريبية في مجال العمل الحالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.7 الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (النصراوي، 2015م)، بعنوان: "دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الإفصاح المحاسبي في عمل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والتي تقدم العديد من الخدمات للمؤسسات الدولية والقطاع الخاص من أجل ترشيد متخذي القرارات لقراراتهم بالإضافة إلى مساهمته وبشكل كبير في الاستقرار المالي ومواجهة الأزمات المالية، كما هدفت إلى بيان دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط عمل اسواق الأوراق المالية وترشيد قرارات الاستثمار، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، والذي استند على استخدام أداة الاستبانة في جمع البيانات من مصادرها الأولية، حيث تم توزيع الاستبانات على 58 مبحوثاً وتم استرداد 40 استبانة. وقد تبين من نتائج البحث إلى إمكانية مقارنة أداء الشركة مع الشركات الأخرى المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من حلال المعلومات المعلنة، ولم يكن هناك نقص أو ضعف في قواعد الشفافية والإفصاح بقدر ما هناك ضعف في الالتزام بهذه القواعد والتهاون في تطبيقها. وقدم الباحث مجموعة من التوصيات منها ضرورة تعزيز دور الجهات الرقابية في الحفاظ على استقرار سوق الأوراق المالية ومنع الممارسات الخاطئة والتأكيد على الإفصاح والشفافية وكذلك مراعاة المهنية والموضوعية في نشر المعلومات من دون أي مبالغات.

2. دراسة (الجعبري، 2015م)، بعنوان: "الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانيه على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)"

هدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم وأسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية ثم استعراض مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن القوائم المالية الإلزامية والبنود والعناصر التي يتوجب أن تفصح عنها هذه القوائم وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الأول وكذلك تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي من خلال استعراض لقوائم إحدى هذه الشركات. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وفي سبيل تحقيق أهداف البحث تمت دراسة القوائم المالية للشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وهي من كبرى الشركات المدرجة في سوق المال السعودي. وقد انتهى البحث إلى أن الشركات المدرجة في السوق المالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودي غير ملتزمة بالإفصاح طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي الأول وكذلك عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية لهذه الشركات لتلبية احتياجات المستفيدين.

3. دراسة (دلول، 2013م)، بعنوان: "تقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة الدولية وتأثيره على استمرارية التمويل".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المتطلبات المالية الخاصة بالمنظمات المانحة الدولية المختلفة والمطلوبة من المنظمات غير الحكومية المحلية، ومدى تطبيق المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة وتأثير ذلك على التمويل واستمراريته. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة من الجهات المانحة الدولية والتي يبلغ عددها (67) والمنظمات غير الحكومية المحلية (401)، بلغ حجم العينة (98) منها (39) جهة منظمة مانحة دولية و(59) منظمة غير حكومية محلية، وقد تم استخدام استبانة لدارسة أراء أفراد العينة، وقياس متغيرات الدراسة، وبرنامج الرزم الإحصائية لأغراض التحليل الإحصائي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي اتفاق المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المانحة الدولية في الرأي حول العناصر المؤثرة في الحصول على التمويل واستمراريته، وقد أكدت عينة الدراسة أهمية وتأثير عوامل النظام المحاسبي الداخلي والسياسات التنظيمية داخل المنظمات غير الحكومية المحلية وإعداد التقارير المالية وفق متطلبات الجهات المانحة مؤثر في الحصول على التمويل واستمراريته. ومن أهم التوصيات أن تقوم المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة بإعداد خطة مالية للتمويل المقترح، وأن تقوم المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة بالعمل على توفير تنوع في مصادر التمويل من حيث الفترة الزمنية بين تمويل طويل الأجل وتمويل قصير الأجل بما يساعد على تحقيق استمرارية أكبر داخل المنظمة، وتفعيل معايير المحاسبة الدولية داخل المنظمات غير الحكومية يضمن لها توفير سياسات لتقييم الأداء بما يزيد من قدرة المنظمة في الحصول على التمويل ويضمن استمراريته.

4. دراسة (الطويل، 2013م)، بعنوان: "أثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشأة في تدعيم قرار المدقق عند تقييم القدرة على الاستمرارية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشأة في تدعيم قرار المدقق عند تقييم القدرة على الاستمرارية، ولتحقيق أهداف الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على البيانات الثانوية والدراسات السابقة التي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدم اسلوب الحصر الشامل فقد صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وفرضياتها، وقد تم توزيع (50) استبانة على مجتمع الدراسة الذي يتمثل في (15) مكتب تدقيق. وكان من أهم نتائج الدراسة: يأخذ المدقق العوامل غير المالية بعين الاعتبار عند تقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية مع وجود تفاوت في اعتماده على تلك العوامل، وجود قصور من قبل المدقق في فحص مستوى التغير في الإنتاجية ومستوى جودة المنتجات عند التقييم، لا يأخذ المدقق بعين الاعتبار وبشكل كاف الأهمية النسبية للمعلومات غير المالية عندما تصبح المنشأة في مراحل متقدمة من دورة حياتها. خلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها ضرورة العمل على فحص مستوى التغير في الإنتاجية ومتابعة مستوى جودة المنتجات من قبل المدقق عند تقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية، إلى جانب ضرورة مراعاة مدى التزام المنشأة بالاتفاقيات، وضرورة عقد دورات تدريبية للمدققين حول مفاهيم العمل بالأهمية النسبية للمعلومات غير المالية.

5. دراسة (الشبيل والمومني، 2013م)، بعنوان: "أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مهام مدققي ديوان المحاسبة الأردني في تعزيز المساءلة والشفافية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على مهام مدققي ديوان المحاسبة في تعزيز المساءلة والشفافية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وصممت استبانة ووزعت على عينة عشوائية مكونة من (208) من مدققي ديوان المحاسبة، وقد اعتمد منها (162) استبانة لغايات التحليل، واستخدمت الأساليب الاحصائية الوصفية واختبار (T-Test) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. خلصت الدراسة إلى وجود تأثير لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على مهام ديوان المحاسبة، وفي تعزيز المساءلة والشفافية فيها. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة تعزيز استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة، وتعزيز مهام ديوان المحاسبة لما لها من دور في المساءلة والشفافية، والاهتمام بتعزيز مكاتب المراقبات الميدانية ببعض حملة الشهادات المهنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. دراسة (الحسنات، 2013م)، بعنوان: "واقع متطلبات الشفافية الإدارية لدى منظمات المجتمع المدني ودور الجهات ذات العلاقة في تعزيزها".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الشفافية والمساءلة في منظمات المجتمع المدني، وكيفية تعزيز تلك المفاهيم وترسيخ مضامينها. وتمت الدراسة على الجمعيات العاملة ففي قطاع غزة في الفترة الممتدة بين2011 و2012 وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة الأداة الرئيسية للبحث، حيث قامت باستخدام طريقة العينة العشوائية، وتم توزيع (65) استبانة على مجتمع الدراسة وقد تم الحصول على (61) استبانة، بنسبة استرداد 92.3%. وقد لخصت الدراسة عدد من النتائج كان أهمها: تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين نظم المعلومات، نمط الاتصال، مستوى ثقافة المساءلة، المشاركة، الإجراءات واللوائح وتطبيقها من جهة، وواقع الشفافية في منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى. وكانت أهم التوصيات انه يجب على منظمات المجتمع المدني توفير المعلومات المطلوبة لموظفيها في الوقت المناسب، وتكون ملبية لمتطلبات العمل، وضرورة عدم وجود تكرار أو تحريف في المعلومات التي يحصل عليها الموظف، ويجب على منظمات المجتمع المدني ضمان حرية المعلومات وعلانية تداولها.

7. دراسة (بدر، 2009م)، بعنوان: "أثر تطبيق مبادئ الجودة الشاملة على أداء المؤسسات الأهلية الاجنبية العاملة في قطاع غزة".

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة أثر تطبيق مبادئ الجودة الشاملة على أداء المؤسسات في المنظمات الأهلية الأجنبية العاملة في قطاع غزة، كذلك تسعى هذه الرسالة إلى التعرف على واقع تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في المؤسسات الأهلية الأجنبية، والتعرف على مقاييس الأداء الذي تتبعه هذه المؤسسات. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة تهدف إلى الدراسة الميدانية لمتغيرات مشكلة الدراسة من أجل اختبار الفرضيات، بحيث يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الإدارة العليا (مدير المؤسسة، نائب المدير، رئيس قسم) في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية (الأهلية) الأجنبية التي تعمل في قطاع غزة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم توزيع عدد (80) استبانة على عينة الدراسة، وتم استرداد (72) استبانة أي ما نسبته (90%). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك اهتمام كبير من قبل الإدارة العليا في المؤسسات الأهلية الأجنبية في قطاع غزة بالتركيز على جمهور العملاء والمستفيدين، وأكدت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركيز على الزبائن كأحد متغيرات مبادئ الجودة الشاملة وأداء المؤسسات الأهلية الأجنبية العاملة في قطاع غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان من أهم التوصيات ضرورة زيادة اهتمام والتزام إدارة المؤسسات الأهلية الأجنبية في قطاع غزة بتطبيق كافة أبعاد الجودة الشاملة وأثر ذلك على تطوير الأداء المؤسسي الخاص بها، وضرورة إشراك العاملين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجودة مع ضرورة العمل على تحسين واعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة) بهدف تقديم الخدمة بجودة أفضل للزبائن، كذلك استخلصت الرسالة ضرورة وجود النظم الإدارية المرنة التي تسهل من تقديم الخدمات بالجودة والسرعة المطلوبتين، وكذلك زيادة الاهتمام بتطوير الأداء المؤسسي لها.

8. دراسة (مكي، 2009م)، بعنوان: "مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية".

هدفت الدراسة لقياس مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية وتحديداً بقطاع غزة، إضافة لقياس مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في تلك المنظمات، والمتمثلة في الهيكل التنظيمي للمنظمة، ومراكز المسؤولية، والموازنات التخطيطية، ونظام الحوافز، ونظام المعلومات المحاسبي، ونظام التقارير الرقابية (تقارير الأداء)، كما هدفت لبيان أهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتم اعتماد دليل المنظمات غير الحكومية لعام2007م، الصادر عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة كمجتمع للدراسة، حيث احتوى على (262) منظمة أهلية منها (246) منظمة فلسطينية، ووفق معايير اختيار تم تحديدها ليصبح مجتمع الدراسة (120) منظمة أهلية فلسطينية، وزعت الاستبانات عليها بالكامل، واستردت (100) استبانة، أي بنسبة استرداد، 83.33% استبعد منها خمس استبانات ليصبح عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 95 استبانة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها يتمثل في أن المنظمات الأهلية الفلسطينية تطبق نظام محاسبة المسؤولية بشكل عام وأن مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كانت متوفرة بدرجات متفاوتة كان أضعفها نظام الحوافز، ونظام الموازنات التخطيطية، وأكثرها تطبيقاً نظام المعلومات المحاسبي. وبناء على نتائج الدراسة أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها توعية العاملين بالمنظمات الأهلية الفلسطينية بضرورة وأهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية بشكل سليم، وضرورة تطبيق نظام موازنات تخطيطية (تفصيلية) لكل مركز مسؤولية، وعدم الاكتفاء بموازنة المشاريع الممولة من الجهات الخارجية، ومحاولة إيجاد تخصصية في مجالات عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية، لتحقيق احتياجات المجتمع المدني بقدر أكبر من الجودة ولزيادة عدد المستفيدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. دراسة (العلول، 2008م)، بعنوان: "دور الإفصاح المحاسبي في دعم انظمة الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة – فلسطين".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية في دعم نظام الرقابة الداخلية ومدى تطبيق الشركات للمبادئ والسياسات المحاسبية التي تساهم في زيادة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسة الجوانب النظرية وتم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة من خلال الاطلاع على الكتب والأبحاث والدراسات السابقة، ثم المنهج التحليلي وتمثل في الدراسة الميدانية، وتم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة التي صممت اعتماداً على معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإفصاح المحاسبي والإطار النظري، وتم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة الذي يتكون من 39 فرداً من المدراء الماليين والمحاسبين والمدققين في 6 شركات مساهمة عامة في قطاع غزة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها بأنه يوجد اهتمام من الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة بالإفصاح المحاسبي عن جميع البنود المالية العادية وغير العادية في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق المساهمين، والسياسات المحاسبية بشكل كاف وإيجابي، وإن الهدف من زيادة إفصاح الشركات عن البيانات المالية في جميع القوائم المالية هو إظهار مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، حيث بلغت نسبة الموافقين 92.4%، وإن تقرير المراجع الخارجي يساعد بالحكم على وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال مستنداً على مستوى الإفصاح المحاسبي والسياسات المحاسبية المطبقة للبيانات المالية في الشركات. وأوصت الدراسة أن تولي الشركات المساهمة العامة ومدققي الحسابات مزيداً من الاهتمام والالتزام بالإفصاح المحاسبي للبيانات المالية وأي معلومات إضافية أخرى، وتشجيع الأبحاث والدراسات العلمية التي تهدف إلى إبراز دور الإفصاح وماله من تأثير في دعم وزيادة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وعقد دورات تدريبية للمحاسبين والمدققين في مجال معايير الإفصاح المحاسبي.

10. دراسة (محسن، 2008م)، بعنوان: "مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(1)".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم1 في المنظمات غير الحكومية، والتعرف على الممارسات المحاسبية المستخدمة في تلك المنظمات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 1، كما هدفت إلى التعرف على الايجابيات التي يمكن تحقيقها للمنظمات غير الحكومية في حالة التزامها بتطبيقه، والسلبيات الناتجة عن عدم الالتزام بتطبيقه،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك إلى التعرف على المعوقات التي تحد من الالتزام بتطبيق ذلك المعيار ووسائل التغلب على هذه المعوقات، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدم أسلوب الاستبانة في جمع البيانات الأولية اللازمة، حيث وزعت الاستبيانات على عينة عشوائية مكونة من 72منظمة من المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة والمسجلة في دليل المنظمات غير الحكومية والصادر عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة. ومن نتائج الدراسة أنه هناك التزام من قبل معدي القوائم المالية في المنظمات غير الحكومية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 لما لهذا التطبيق من ايجابيات، وتبين من خلال الدراسة أن نسبة الموظفين الذين شاركوا بدورات تختص بمعايير المحاسبة الدولية وعندهم إلمام بالمعايير المحاسبية الدولية نسبة منخفضة، ويرجع ذلك إلى قلة عقد الدورات التدريبية في هذا المجال، واتضح من خلال الدراسة أنه هناك معوقات تحد من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية منها قلة عقد الدورات التدريبية في معايير المحاسبة الدولية، وانخفاض عدد الندوات والمؤتمرات المتعلقة بتلك المعايير، وضعف اهتمام الإدارة العليا بالتقارير المالية. وقدم الباحث مجموعة من التوصيات منها: قيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بضرورة إصدار التعليمات للمنظمات غير الحكومية للالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، وحث المنظمات المهنية الدولية على ضرورة إصدار معايير محاسبية خاصة بمحاسبة المنظمات غير الحكومية، والعمل على تفعيل دور جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية على أن تقوم بفتح برامج تدريب عملي تطبيقي لمعايير المحاسبة الدولية، وضرورة تضافر جهود القطاع العام والخاص لتذليل المشاكل التي تعيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتنظيم دورات تدريبية لموظفي الدوائر المالية في المنظمات غير الحكومية تركز على تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

11. دراسة (شرف، 2005م)، بعنوان: "أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية (دراسة ميدانية: المؤسسات الأهلية في قطاع غزة)".

هدف هذا البحث إلى دراسة مدى وجود علاقة بين الرقابة المالية واستمرارية التمويل للمنظمات الأهلية في قطاع غزة، وتحديد درجة تأثير كل من المقومات الرقابية وأنظمة الضبط الداخلي والأنظمة المحاسبية والأدوات الرقابية على الوضع المالي للجمعيات، إضافة إلى تحديد دور مؤسسات الرقابة والتدقيق على الوضع المالي. وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد استبانة لإتمام الدراسة الميدانية، حيث وزعت الاستبانة على عدد (115) مسئول من شاغلي المهام المالية في الجمعيات الأهلية في قطاع غزة، بحيث تم من خلال هذه الاستبانة قياس الجوانب المالية والرقابية في الجمعيات التي تم اختيارها من خلال دليل المنظمات غير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومية في قطاع غزة الصادر عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة – انسكو لعام 2003م، وقد تم اختيار الجمعيات الأهلية الأكثر نشاطا اعتماد على معيار عدد الموظفين في تلك الجمعيات، حيث شملت العينة الجمعيات التي يعمل بها خمس موظفين فأكثر. وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية وجود ازدياد محدود في الوضع المالي للجمعيات الأهلية في قطاع غزة، وان هذا الازدياد ينحصر في دعم مجال اقتناء الأصول الخاصة بالجمعيات الأهلية، كما تبين أن المصدر الأكبر من مصادر دعم الجمعيات الأهلية هي من الدول الأجنبية تليها في الدعم المؤسسات العربية، بينما الدعم المحلي والتبرعات من السلطة الوطنية الفلسطينية تشكل جزء بسيطا من الموارد المالية للجمعيات الأهلية، وذلك على الرغم مما أثبتته الدراسة من وجود العديد من مواطن الخلل والقصور في الرقابة المالية في العديد من الجمعيات الأهلية في قطاع غزة. ومن أهم التوصيات تطوير الأنظمة المحاسبية والمالية للمنظمات الأهلية من خلال تطوير مهنتي المحاسبة والمراجعة في قطاع غزة وحث الجمعيات الأهلية على إعداد خطط لبرامجها ومشاريعها المستقبلية بتقديرات مالية معتمدة وكذلك زيادة فعالية الرقابة المالية الداخلية من خلال تطوير الهيكليات التنظيمية للمنظمات الأهلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات الاجنبية

1. دراسة (Khan, 2006)، بعنوان: "إعداد الإفصاح المالي على الانترنت".

تهدف الدراسة إلى التعرف على العناصر المختلفة للتقرير المالي والممارسة عبر الانترنت. وتم استخدام ثلاثة أنواع من التقارير المالية السنوية لتحليل وجمع البيانات وتكونت التقارير من اثنى عشر بندا في كل تقرير. وتكون مجتمع الدراسة من 88 شركة في جميع أنحاء العالم، وكان الاختيار بالطريقة العشوائية وذلك باختيار شركة من كل دولة على الأقل لتتكون مجموعه متنوعه من الشركات. أكدت النتائج إلى فعالية الانترنت في الإفصاح المالي للشركات. في هذه الدراسة تم تقديم توصيات لتحسين التقارير المالية وإفصاح الشركات على شبكة الإنترنت، وجعل الإنترنت مصدرا أكثر موثوقية لعرض المعلومات وإعداد التقارير المالية.

2. دراسة (Taib, 2005)، بعنوان: "الإفصاح البيئي والاجتماعي تصور على الشركات غير الحكومية في ماليزيا".

يحاول هذا البحث استقصاء الشعور لمجموعة مستعملة ومنظمات غير حكومية على وجه الخصوص وعلاقتها بالنشرة الاجتماعية والبيئية المشتركة بماليزيا. ويهدف هذا البحث إلى الإشارة إلى المنظمات غير حكومية خاصةً سواء كانت النشرة الحالية مفهومة أو معقولة أو كافية. وقد تم جمع البيانات على المنهجين التاليين: الاستبيان والمقابلة. أولاً وزّع الاستبيان على 50عينة من المنظمات، وأثبت أنها منظمات اجتماعية وبيئية غير حكومية عن طريق البريد. وثانياً أجريت المقابلة على ثلاثة من المديرين التنفيذيين من ثلاث منظمات مختارة تحت العينة نفسها. قد بينت نتائج البحث بأن المنظمات غير الحكومية تعتبر مجموعة مُستعَملة للنشرة الاجتماعية والبيئية المشتركة في نطاق ماليزيا. وبالرجوع إلى عدة قيود، تبينتُ إلى حدّ ما أن قدرة وتأثير هذه المنظمات غير الحكومية لا تماثل بمجموعة ضعيفة في البلدان المتطورة. حيث إنها تطالب بحق التشريع والنماذج التي تقتضى إلى المستوى الأدنى للنشرة. وبطرق غير مباشرة أصبحت الدعاية وبرنامج ترويجية وتربوية وسيلةً لمقاومة الشركات التي لم تزود النشرة الاجتماعية والبيئية المشتركة. إن حجم العينة محدودة لا يؤدي إلى نتائج البحث إلا من حيث الافتراض. حيث إنه لا يمكن إقامة بيان نهائي عن شعور المنظمات غير الحكومية تجاه النشرة الاجتماعية والبيئية المشتركة الحالي ويكون مفهوما ومعقولا وكافياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. دراسة (Aranoff, 2003)، بعنوان: "أهمية الإفصاح والشفافية في محاسبة المنظمات غير الربحية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحسين مستوى الشفافية والإفصاح في المنظمات الأهلية حيث تم إعداد استبانة تقيس مستوى الإفصاح عن البيانات المالية في المنظمات الأهلية وتم توزيع 50 استبانة على موظفين ضمن المستويات العليا والوسطى في المنظمات الأهلية حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وحيث وضحت الدراسة بأن ما ينطبق على المنظمات الأهلية من شروط وقواعد تنطبق على الشركات التجارية، واكد بأن الإفصاح الكامل يساهم على إرساء قواعد الشفافية في العمل. ومن أهم النتائج هي: على المنظمات الأهلية القيام بنشر قوائمها المالية وتبني الإفصاح المحاسبي والذي من شأنه أن يزيد من الاستقرار المالي لهذه المنظمات، كما أكدت بأن المنظمات الأهلية التي لم تقم بنشر بياناتها المالية بشكل كامل ومنتظم تتمتع باستقرار مالي أفضل من المنظمات التي لا تلتزم بمعايير الإفصاح المالي الدولية ومن أهم التوصيات: الزام المنظمات الأهلية في نشر بياناتها المالية والالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية الدولية في عملية النشر.

4. دراسة (Li-Chiu, 2009)، بعنوان: "هل يمكن للشفافية والإفصاح من التنبؤ بأداء المنظمة"

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الاختلاف في مستوى جودة الشفافية والإفصاح على أداء المنظمات في تايوان، وتناولت ثلاثة متغيرات وهي حجم المنظمة وعمر المنظمة والنفوذ المالي للمنظمة وقد تم استخدام عدة مناهج وطرق إحصائية حيث بلغ مجتمع الدراسة 981 منظمة وتم تحديد حجم العينة البالغة 880 منظمة بعد استثناء 99 منظمة لا تنطبق عليها مفردات ومتغيرات الدراسة وقد بينت الدراسة أهم نتائجها: الشركات التي تلتزم بممارسة الشفافية والإفصاح عن المعلومات كان أداؤها أفضل من المنظمات الغير ملتزمة، هناك ارتباط سلبي بين جودة ممارسات الإفصاح وحجم وعمر المنظمة وهناك ارتباط ايجابي بين الأداء الكلي للمنظمات مع جودة ممارسات الإفصاح عن المعلومات وقد بين أهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة تمكين جميع المساهمين من الاطلاع على المعلومات والبيانات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعقيب على الدراسات السابقة:

1. دراسة المتغيرات التابعة تتشابه مع دراسة العلول ودراسة محسن ودراسة الطويل أما دراسة المتغير المستقل تتشابه مع باقي الدراسات.
2. من حيث المنهج تتشابه مع دراسة مكي ودلول بينما اختلفت مع باقي الدراسات.
3. ومن حيث المجتمع تتشابه مع دراسة شرف والحسنات ودلول وبدر ومكي و**Aranoff** بينما اختلفت مع باقي الدراسات.

ركزت بعض الدراسات على الشفافية والنزاهة وكيفية تطبيقها ومفاهيمها وكيفية تعزيزها في المنظمات الأهلية ولم تركز على الإفصاح المحاسبي بشكل متعمق إلا أن يري البعض من أسباب نجاح المنظمات الأهلية هو الشفافية المالية التي تزيد ثقة الممولين والجهات الخارجية فيها، وبعض الدراسات ركزت على أثر الجودة الشاملة على أداء المنظمات.

وركزت بعض الدراسات على التمويل ودورة في الإطار السياسي والمتطلبات التي تطلبها الجهات المانحة حيث أن جميع الجهات المانحة تتطرق إلى الشفافية والنزاهة في أداء المنظمات الأهلية وكيفية قيادتها والتصرف بشفافية في الأمور المالية.

1.8 مميزات الدراسة:

- توضح الدراسة الاتجاهات والمقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي في المنظمات الأهلية التي أصبحت لها دور كبير في المجتمع الفلسطيني.
- تبين الدراسة أثر زيادة الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسألة في المنظمات الأهلية وما أثره علي القوائم المالية والممولين والمجتمع.
- تعتبر الدراسة لها دور فعال في قياس أثر السياسات والإجراءات المالية الداخلية المتبعة على دعم نظام الرقابة والمسألة في المنظمات الأهلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي ودوره في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي ودوره في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية

2.1 مقدمة

يحتوي هذا الفصل على الموضوعات والمفاهيم والمجالات ذات العلاقة بموضوع الافصاح المحاسبي والرقابة المالية والمساءلة والشفافية و المنظمات الأهلية وذلك من خلال مراجعة بعض الكتب والمجالات العلمية والرسائل العلمية المحكمة وشبكة الأنترنت ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتوضيح كل موضوع من الموضوعات السابقة في هذا الفصل بتقديم المرتكزات النظرية للبحث.

إن توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حدّ ذاته وإنما ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى أعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات، وإن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من وجهة نظر مُعدّي التقارير والقوائم المالية (النصراوي، 2015م، ص184).

تهتم المحاسبة بتوفير المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة في كافة المنشآت سواء الهادفة منها للربح أو غير الهادفة للربح، وكنتيجة لذلك فإن المعايير التي على أساسها تقيم البدائل المحاسبية هي تلك التي توفر أفضل المعلومات لاتخاذ القرارات، وهناك العديد من الجهات الخارجية والداخلية للمنشأة التي تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتها المتنوعة (محسن، 2008م، ص46).

ويعتبر الإفصاح عن البيانات والمعلومات من حق المواطنين، ويجب ألا تكون هذه المعلومات حكراً على فئة دون أخرى، بل تكون في متناول الجميع، ما يزيد من كفاءة العمل، وليس المقصود بالشفافية الإفصاح عن الأسرار التي يمكن أن تمس أمن الدولة أو تلحق الضرر باقتصادها أو بأفرادها أو لا تؤدي إلى تحسين العمل وتجويد مخرجاته وحل مشكلاته واتخاذ القرارات بصورة رشيدة (السبيعي، 2010م، ص33).

كما أن الإفصاح والشفافية تهدف وتهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال (العلول، 2008م، ص23).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
الإفصاح المحاسبي

2.1.0 تمهيد

الإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي تمكن المحاسبين من التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية وهو من أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأزداد أهميته في الشركات العامة وكذلك في المنظمات الأهلية نظراً للوعى الموجود عند البعض من الناس وسيتم توضيحه بشكل مبسط في هذا المبحث.

يتعاظم دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال توصيل المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة وواسعة من المجتمع سواء اتفقت مصالحهم أم تعارضت وذلك في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المنشآت الاقتصادية من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية (الجعبري، 2015م، ص7)

ويعد الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ المحاسبة الأساسية، وقد أوصت العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية بإلزام المشروعات بالإفصاح والتقرير عن أنشطتها المرتبطة بالمجتمع (اللولو، 2009م، ص64).

كما يسعى الإفصاح المحاسبي المعاصر لتلبية الاحتياجات المعلوماتية لأصحاب الوحدة الاقتصادية والمستفيدين كافة من القوائم المالية، إذ تسعى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لتوفير الاحتياجات المعلوماتية للفئات الداخلية والخارجية كافة كالعاملين، المستهلكين، الحكومة، المستثمرين، الباحثين والمجتمع بشكل عام (أرديني، 2006م، ص152).

يتأثر مستوى الإفصاح بقناعات ورغبات الإدارة، وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية، والمنافع المتوقعة منه، والمخاطر المرتبطة به، ويتحدد مستوى الإفصاح استناداً إلى تكلفة إعداد البيانات، ومدى استخدامها من ذوي العلاقة، ومدى استفادة المنافسين منها (عبدالجليل وأبو نصار، 2014م، ص326).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.1 تعريف الإفصاح المحاسبي:

يوجد تعريفات كثيرة للإفصاح المحاسبي ولا يوجد تعريف موحد له وقد تطرق بعض الباحثين إلى تعريف الإفصاح كلاً من وجهه نظره كتالي:

عرفه Ahmed (2015م، ص27) "هو قيام الشركة بتوصيل أدائها لجميع أصحاب المصلحة عن طريق البيانات المالية التي يتم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية ويتم نشرها من خلال التقرير السنوي والمؤتمرات والمواقع الالكترونية والإعلانات الذي تحتوى على أنشطة الشركة وعملياتها".

وقد أشار النصراوي (2015م، ص187) أن الإفصاح "هو ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم".

وتحدث عنها الجعبري (2013م، ص70) الإفصاح "هو أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية وان تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية".

وأوضح الزمار (2015م، ص29) الإفصاح "هو تقديم جميع البيانات المالية التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية بشكل واضح يفهمه جميع فئات المستخدمين وبشكل محايد دون تحيز لفئة من المستخدمين دون الأخرى بحيث تساعد تلك البيانات المستخدمين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل سليم".

وقال أبو جراد (2015م، ص110) "هو تقديم المعلومات المحاسبية والإعلان عنها في الوقت المناسب على كل القوائم المالية، وذلك من خلال إتباع سياسة الوضوح الكامل كي تتمكن الأطراف كافة من اتخاذ القرارات المناسبة بالاعتماد على هذه المعلومات، وأن الإفصاح يجب أن يتناول البيانات المالية وغير المالية مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية العنصر المفصح عنه بما يخدم مصالح الأطراف المستفيدة من التقارير والقوائم المالية المنشورة".

وأوضح دحبور (2009م، ص53) الإفصاح "هو أن تتضمن القوائم أو التقارير المالية للوحدة الاقتصادية المعلومات التي يحتاجها مستخدموها مع الابتعاد عن أي تضليل أو إخفاء للمعلومات وبما من شأنه تحريف الصورة الحقيقة لأداء الوحدة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه عرض وإظهار جميع البيانات المالية للمنشأة أو المؤسسة التي تعكس الصورة الداخلية لها والتي تساعد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرار المناسب وأخذ صورة حسنة أو سيئة عن المؤسسة.

2.1.2 أهمية الإفصاح المحاسبي:

أسباب تزايد الاهتمام بالإفصاح هناك العديد من الأسباب التي تدعو للاهتمام بالإفصاح منها ما يتعلق بتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ومنها ما يتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة في الوقت الذي يتسم واقع العالم اليوم بالتغير السريع وسرعة تداول المعلومات (أبو سمرة، 2009م، ص45).

ويعد الإفصاح المحاسبي أحد أهم المصادر لتوصيل نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي إلى الجهات المختلفة من خلال التقارير المالية والتي تتضمن معلومات عن موارد المنشأة والتزاماتها قبل الغير، حيث إن هذه المعلومات تفيد في بيان أوجه القوة وأوجه الضعف في تقييم أداة المنشأة (أبو جراد، 2015م، ص112).

ويلخص الباحث بأن أهمية الإفصاح المحاسبي تكمن في:

1. يساهم الإفصاح المحاسبي في وضع صورة إيجابية أو سلبية عن التقارير المالية من خلال الوسائل الإعلامية.
2. الإفصاح المحاسبي يساعد في توفير المعلومات المالية إلى الجهات المختصة الحكومية والمجتمع وغيرها.
3. يجب توفير المعلومات الهامة والسليمة للإفصاح المحاسبي للتقارير المالية التي تساعدها في كسب ثقة المجتمع والجهات الخارجية فيها.

2.1.3 أنواع الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح المحاسبي له أشكال عدة ومن أنواعها:

1. **الإفصاح الكامل:** إن الإفصاح الكامل يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير، مع الاعتراف مسبقاً بأن عرض كل المعلومات الجوهرية عن القوائم المالية (قائمة الدخل، المركز المالي، التدفقات النقدية، التغيرات في حقوق المساهمين) يبقى هدفاً صعب المنال (العلول، 2008م، ص24).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. **الإفصاح العادل:** ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى (الجعبري، 2015م، ص11).
3. **الإفصاح الشامل:** وهو يعني أن يكون الإفصاح في القوائم المالية شاملاً كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق عن مضمونها وضمان عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر، بمعنى شمولية القوائم المالية للمعلومات كافة والملاءمة لمستخدمي القوائم المالية (المدلل، 2010م، ص34).
4. **الإفصاح الإعلامي (التثقيفي):** هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية (الهادي، 2013م، ص88).
5. **الإفصاح الإلزامي:** قد يكون على حساب معلومات أخري ربما تكون مهمة إلا أن القوانين المختصة لم توليها الاهتمام الكافي لإظهارها (دحبور، 2009م، ص54).

ومما تقدم من أنواع للإفصاح المحاسبي فأن الباحث يرى التالي:

أ. يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية شامل وكافي وملائم لمستخدمي التقارير المالية.

ب. أن تصل المعلومات المالية المفصح عنها إلى جميع الفئات ولا تختص على فئة معينة.

2.1.4 العوامل المؤثرة على الإفصاح:

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على نوع وحجم الإفصاح ومن أهمها (أحمد ومحمد، 2010م، ص84):

1) **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لابد أن تعطي المؤسسات اهتماماً خاصاً في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل منظمة.
2) **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، من خلال إصدارها لمجموعة من المعايير المحاسبية.

2.1.5 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات التالية (دلول، 2013م، ص19) (الهادي، 2013م، ص92- 105):.

- **تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية:** إن المعلومات المالية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة وصلاحية في مجالات ترشيد القرارات، لكن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية للمعلومات المتوفرة، بل يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، أي مقدرته على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لديه، ويمكن تحديد الفئات المستخدمة المعلومات المحاسبية وهم: المستثمرون الحاليون والمحتملون، الموظفون المقرضون، الموردون والدائنون التجاريون، العملاء، الحكومة بأجهزتها المختلفة، الجمهور، ويتعدد مستخدمو المعلومات المالية حيث يعتبر كل من يأخذ القوائم المالية لدراسة أو تحليل أو اتخاذ قرارات هو مستخدم للمعلومات المالية، ولا يمكن حصر هذه الفئات وما تم التطرق إليه آنفا يقتصر على الفئات الرئيسية للمستخدمين.
- **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** ينبغي ربط الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية بخاصية ملاءمتها لذلك لابد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملاءمة، يحدد أولاً الغرض الذي ستستخدم فيه إذ أن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.
- **تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:** يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية، بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والميزانية والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة، وأن يتم نشر المعلومات ذات الأهمية النسبية، التي تهم جميع ذوي المصالح في المؤسسة وخارجها. ويساعد الإفصاح عن هذه الأمور على تحسين الفهم العام لأنشطة المؤسسة وسياستها الإدارية والمحاسبية، والتأكد من وجود رقابة مناسبة على أداء المؤسسة ومقاييس أدائها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** إن القوائم المالية الأساسية التي تقوم بإعدادها الإدارة هي الأدوات الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقة بالقوائم الأساسية التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة أو القوائم المعدلة على أساس التغير في مستويات الأسعار كوسائل أخرى للإفصاح ويمكن استخدام الأساليب والطرق التالية في هذا المجال: (التوضيح بين قوسين، الملاحظات، بنود مقابلة أو متصلة، الجداول المرفقة).
- **توقيت الإفصاح عن البيانات المالية:** حرصت قوانين الشركات في الدول المختلفة وتعليمات هيئات أسواق المال العالمية على أن تلزم الشركات المدرجة في تلك الأسواق بإعداد وعرض هذه المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة سوق رأس المال بنسخ من قوائمها المالية للربع أو النصف سنوية بهدف توفير المعلومات الحديثة والمستمرة على فترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية.

ويمكن توضيحها من خلال:

1. عند القيام بالإفصاح المحاسبي ضرورة معرفة الفئات التي تستخدم التقارير المالية.
2. يجب تحديد الغرض من استخدم المعلومات المالية المفصح عنها.
3. ضرورة تحديد المعلومات المراد الإفصاح عنها من أجل تلبية الغرض والهدف للفئات المستخدمة للمعلومات المالية.
4. تحديد وقت المناسب لعملية الإفصاح عن المعلومات المالية لقدرة المستخدمين على اتخاذ القرار الصحيح في الوقت الملائم.

2.1.6 المعلومات الواجب الإفصاح عنها

أن المعلومات الواجب الإفصاح عنها تنقسم إلى قسمين (حبيب، 2011م، ص49):

- **معلومات كمية (مالية):** يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنظمة ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقى استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.
- **المعلومات غير كمية (غير مالية):** يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية، إذ أن المعلومات غالبا ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسة ومن خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة كما أن Hendrickson يشير في كتابه إلى أن المعلومات غير الكمية تعتبر ملائمة والإفصاح عنها مثمراً إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات.

ويرى الباحث أن المعلومات المالية المفصح عنها يجب أن تتضمن معلومات كمية مالية وغير كمية ولا يمكن التخلي عن أحدهما لأن كلاهما يرتبط بالأخر لذلك فأن عملية الإفصاح عملية متكاملة تحتاج إلى معلومات كمية وغير كمية لكي تتم عملية الإفصاح بصورة واضحة وسهلة للفئات المستخدمة التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
الرقابة المالية

2.2.0 تمهيد

تشكل الرقابة المالية جزءاً من المنظمات المالية والشركات التجارية لما لها من دور فعال في تحقيق أهدافها ومخططاتها، كما ترتبط الرقابة المالية في باقي العمليات الإدارية الخاصة بالمنظمة وذلك لارتباطها في عملية التخطيط ووضع أهداف المنظمة، وكذلك لا يمكن نجاح الوصول إلى الأهداف وما خطط له إلا عن طريق وجود رقابة تقوم بمقارنة ما أنجز فعلاً وما هو مخطط له لبيان أي انحرافات في العمل.

إن الرقابة تسعى أساساً لاكتشاف وتقليل حالات الخطأ المتعمد وغير المتعمد والغش والاحتيال والرقابة على الموارد المتاحة والحفاظ على مستوى الأداء وكل هذه تعتبر إحدى الوسائل المهمة للحد من الفساد المالي والإداري (البكوع وأحمد، 2012م، ص175).

إن الرقابة عنصر من عناصر نشاط الإدارة، حيث تطور مفهوم الرقابة نظراً لزيادة واتساع الأنشطة والبرامج داخل المؤسسات الاقتصادية، أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية الذي يسعي بدوره إلى تحقيق الكفاءة في استخدام موارد وأصول المؤسسة والحصول على البيانات والمعلومات بالدقة المطلوبة وضمان تنفيذ الأهداف الموضوعة من قبل المؤسسة ومن أجل تقديم صورة واضحة عن نظام الرقابة الداخلية (الكفارنة، 2015م، ص5).

أن الأموال العامة هي أموال لكافة المواطنين، يقوم على إدارتها مجموعة من الموظفين لا تربطهم منافع أو مصالح شخصية تدفعهم إلى المحافظة على هذه الأموال سوى معاييرهم الأخلاقية وانتمائهم لدولتهم، ظهرت حاجة الدولة الحديثة لوضع ضوابط تشريعية صارمة للتعامل مع المال العام تحصيلاً وإنفاقاً، وتفعيل المساءلة والعقاب لمن يتطاول عليه، وكذلك أوجدت موازنات محددة للوحدات الحكومية، وضوابط رقابية من خلال التشريعات التي تحدد الإجراءات والطرق التي تدار بها الأموال العامة، ووضع الحلول للمشكلات التي قد تواجه الموظفين (العبادي، 2014م، ص264).

إن انعدام عملية الرقابة في المؤسسة يترتب على عدم تنفيذ الخطة التي وضعت من أجل تحقيق الأهداف، وأن ضمان نجاح تحقيق الأهداف في المؤسسة ضمن الخطط الموضوعة لا وجود له بدون وجود الرقابة وذلك لمعرفة ما تم انجازه ضمن المخطط له. ومما لاشك فيه أن الرقابة بمفهومها المعاصر، وفي شتى صورها لم تنشأ بين عشيةً وضحاها، وإنما خضعت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتطورات تاريخية كبيرة إلى أن ظهرت بهذه الصورة في عالمنا الحاضر وفي مختلف النظم السياسية والمالية المعاصرة (الغماري، 2009م، ص16).

2.2.1 تعريف الرقابة المالية:

لقد عرفها صوالحة وآخرون (2013م، ص288) بأنها "هي التي تباشرها السلطة التنفيذية على أجهزتها التنفيذية أي على وحداتها المختلفة، وفي معظم الدول فإن وزارة المالية تمارس مثل هذه الرقابة، وقد أطلق اسم الرقابة الداخلية على رقابة السلطة التنفيذية على نفسها، مقابل اسم الرقابة الخارجية للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وبهذا تكون الرقابة الداخلية إحدى وظائف الحكومة".

وذكرها زلاسي (2015م، ص37) "هي التحقق أولاً بأول من أن التنفيذ يتم وفق ما هو مقرر له في الخطة وفي حدود التعليمات والقواعد المقررة بغية اكتشاف نواحي الخطأ والانحرافات وإيجاد الحلول المناسبة لها وعلاجها وتلافي الوقوع في تلك الأخطاء".

وقد أشار إليها الرحاحلة (2006م، ص288) "هي مجموعة من العمليات تنفذ بهدف التأكد من سلامة مشروعية التصرفات المالية وتحقيق الالتزام بتنفيذ الأنظمة والقوانين والتعليمات لضمان المحافظة على المال العام وتوجيهه لخدمة الأهداف المحددة وتحقيق الكفاءة في استخدامه".

وقد عرفَ الكفارنة (2015م، ص24) "الرقابة المالية بأنهاً الإجراءات التي يتم من خلالها التأكد من سلامة تنفيذ التوجيهات التي تضمن الحفاظ على الأموال العامة وحسن إدارتهاً".

ويري قويدر (2016م، ص31) "هي عملية التأكد من أن المؤسسة تسير طبقاً للخطط الموضوعة وصولاً للأهداف المرسومة، ووضع اليد على المعيقات التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف".

ويمكن القول بناءً على التعريفات التي ذكرت: هي إجراء يتم من خلاله التأكد من سير الأعمال وفقاً للأنظمة والقوانين والخطة الموضوعة والتقليل من الانحرافات لتحقيق الكفاءة المطلوبة في العمل والحفاظ على المال العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.2 أهداف الرقابة المالية:

- وتهدف الرقابة المالية الحديثة إلى (خالد وحتاملة، 2012م، ص152) (زلاسي، 2015م، ص41):
- الاستخدام الفعّال، والأمثل للموارد المادية، والبشرية المتاحة.
- التأكد من عدم تكرار ذات المخالفات التي ترتكبها الجهات الخاضعة للرقابة.
- التأكد من كفاية المعلومات والأنظمة والإجراءات المستخدمة.
- مدي التزام الإدارة في تنفيذها للموازنة وفقا للسياسة المعتمدة.
- بيان أثار التنفيذ على مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهاته.
- الربط بين التنفيذ وما يتخلله من إنفاق والنتائج المترتبة عن هذا التنفيذ.

2.2.3 أهمية الرقابة المالية:

يكمن دور الرقابة المالية التقليدي في منع حدوث حالات الغش والسرقة والفساد وكشف وتحديد المسؤولية عنها في حالة حدوثها، وبذلك فان العملية الرقابية ذات ارتباط مباشر ووثيق بكافة نواحي العمليات الإدارية الأخرى. وتزداد أهمية الرقابة والحاجة إليها مع كبر حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها وبرامجها (شرف، 2005م، ص16).

كما أن أهمية الرقابة تبرز من خلال الحفاظ على المال العام وحسن إدارته واستغلاله بما يفيد المؤسسة، والمساعدة في الوصول إلى الأهداف المرسومة وفقاً للخطط الموضوعة والتأكد من سير العمليات ضمن المعايير المطلوبة بما يكفل تقدم وتطور المؤسسة والحد من مشكلاتها التي قد تحدث بشكل مفاجئ بما يؤدي إلى ترشيد استغلال الموارد وحسن استخدامها أثناء العمل (قويدر، 2016م، ص33).

ويلخص الباحث بأن أهمية الرقابة المالية تتضمن كلاً من:

1. ترتبط عملية الرقابة المالية مع باقي نواحي العمليات الإدارية الأخرى ارتباطاً وثيقاً.
2. تعمل الرقابة المالية على منع حالات السرقة والغش والفساد داخل المنظمات.
3. تقوم الرقابة المالية بالحفاظ على أموال المستثمرين والمساهمين والمال العام من خلال حسن إدارته.
4. الرقابة لها دور فعال في المنظمة حيث تقوم باستغلال الموارد المتاحة في المكان والوقت المناسب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.4 أنواع الرقابة المالية:

لقد تعددت أنواع الرقابة المالية كلاً حسب تصنيفه، وهي على النحو التالي (خالد وحتاملة، 2012م، ص153):

1. الرقابة حسب المدى الزمني للتنفيذ:

الرقابة المرحلية: وتعني الرقابة على كل مرحلة من مراحل الخطة بعد تنفيذها، وتتم بعد تقسيم الخطة إلى مراحل، ثم يتم قياس نتائج التنفيذ الفعلية بعد اكتمال كل مرحلة، ومقارَنَتِها بالمعايير الموضوعة مُسبقًا، حيث إنهُ لا تتم الرقابة على التنفيذ الفعلي لمرحلة ما قبل التأكد من أنّ المرحلة التي سبقتها قد تمت فعّلاً كما هو مخطط لها.

الرقابة بعد التنفيذ: في هذه الحالة يبدأ نشاط الرقابة عند تنفيذ الخطة، واكتمال نتائِجَها، وذلك بمقارنة النتائج الفعلية النهائية بالمعايير الموضوعة لتحديد الانحرافات، وفي هذه الحالة تُعتبر الرقابة سلبية بما أنها لا تمنع وقوع الخطأ، ولا يُستفاد منها إلّا عند اعداد خُطة جديدة، وهذا النوع من الرقابة يُستخدم عادةّ في الأعمال الروتينية، حيث لا يكون للخطأ فيها وزن كبير.

2. الرقابة حسب موضوعها:

الرقابة الإيجابية: تهدف إلى التأكد من أنّ كافة الإجراءات، والتصرفات التي يتم العمل بها طِبقا للّوائح، والأنظمة، والتعليمات المعمول بها داخل المنظمة بما يكفل تحقيق أهدافِها من جهة، والتنبؤ بالانحرافات، والأخطاء من جهةٍ أخرى.

الرقابة السلبية: تعمل هذه الرقابة في البحث عن الأخطاء والانحرافات، والعمل على منع حدوثها مع التركيز على معاقبة مرتكبي هذه الأخطاء والانحرافات، وبمعنى آخر تعمل على تصيّد الأخطاء والانحرافات.

3. الرقابة حسب كمية العمل ونوعيته:

الرقابة على كمية العمل: تنصب هذه الرقابة على كمية العمل المنتج، أي على المخرجات، وذلك لمعرفة التَغَيُرات المنتظمة في حجم تلك الكميات من زيادة أو نقصان، ومن ثمّ البحث عن الأسباب، ومعالجة الموقف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقابة على نوعية **العمل:** وتعني أسلوب يتم من خلاله قبول أو رفض الخدمة أو الإنتاج، ويتوقف القبول أو الرفض بناءً على وجود معايير موضوعية تقيس نوعية العمل، ومواصفاته.

ويري الباحث أن:

1) الرقابة المالية يجب أن تكون وفق وقت زمني معين سواء كان بعد كل مرحلة تتم المراقبة عليها وبيان سير عملها وفق الخطة التي تم وضعها أم لا أو بعد عملية تنفيذ الخطة لبيان الانحرافات المتوقع ما بين المخطط المنفذ فعلياً.
2) أن الرقابة المالية الإيجابية تَعني حُسن سير العمل بناءاً على الأنظمة واللوائح والتعليمات والسياسات المتبعة داخل المنظمة بينما الرقابة المالية السلبية تقوم بتصيّد الأخطاء والانحرافات ومنع حدوثها ومعاقبة من يقوم بها.
3) ترتبط الرقابة المالية بكمية العمل داخل المنظمة وكذلك نوعية وطبيعة العمل لان بعض نوعية الأعمال معقدة وتحتاج إلى رقابة عالية على عكس الأعمال الأخرى.

2.2.5 المقومات الأساسية لنظام الرقابة المالية:

يمكن شمل المقومات الأساسية لنظام الرقابة المالية في ثلاث بنود كالتالي (مسعود، 2011م، ص133):

1) سهولة ووضوح النظام الرقابي: يجب أن يكون نظام الرقابة سهلاً وواضحاً للقائمين عليه فبساطة النظام الرقابي ووضوحه تعد من الشروط اللازمة لنجاحه وفعاليته، لأن أي تعقيد في النظام الرقابي يؤدي إلى إرباك في عملية الرقابة وحدوث أخطاء فيها وبالتالي عدم فعاليته.
2) مرونة وملائمة النظام الرقابي: يجب أن يلائم نشاط الرقابة طبيعة عمل الجهة موضوع الرقابة، فمثلاً يجب أن تختلف برامج المراجعة والفحص في إدارات الدولة عنها في شركات القطاع العام، فضلاً عن ذلك لابد من أن يتصف نظام الرقابة بالمرونة لضمان فاعليته ونجاحه، وذلك من خلال التوجيه والإرشاد البناء.
3) الاقتصاد في تكاليف العمل الرقابي: يتمثل الاقتصاد في تكاليف الرقابة بالاكتفاء بالعدد المطلوب من الموظفين والذي لا يتعدى الحاجة الفعلية لأعمال الرقابة واختصاصات هذه الأجهزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث بأن:

1. يجب أن يتسم نظام الرقابة المالية بالسهولة والوضوح حتى يمنع أي أخطاء أو تعقيدات.
2. نظام الرقابة المالية يكون ذات مرونة وملائم لطبيعة العمل داخل المنظمات ليواجه أي انحرافات وكذلك لمسايرة العمل فيها.
3. ضرورة الاقتصاد في تكاليف نظام الرقابة المالية بحيث يتلاءم مع طبيعة العمل بحيث لا يكلف أكبر من اللازم أو أقل من اللازم أنما حسب طبيعة العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث
المساءلة والشفافية

2.3.0 تمهيد

تعد الشفافية والمساءلة من المفاهيم الإدارية الحديثة المتطورة التي يجب على جميع المنظمات الإدارية الأخذ بها لما لها من أهمية في إحداث إدارة ناجحة تحاول معالجة العديد من المشكلات الإدارية كغموض في القوانين واللوائح المعمول بها ومحاولة إيجاد سبل لتبسيط الإجراءات من أجل مكافحة الفساد الإداري، وإن زيادة الشفافية تساهم في زيادة درجة الثقة التي تمنحها المنظمات لموظفيها والمواطنين المراجعين للحصول على الخدمات التي يريدونها.

وقد ظهر مصطلح الشفافية والمساءلة بشكل كبير جداً وبدأ يتردد بشكل واسع في جميع المجالات كالاقتصاد والسياسة وغيرها، وبدأ الجميع ينادي بوجوب الاهتمام بالشفافية والمساءلة وتم اعتبارهما الحل للكثير من المشاكل كالتلاعب والاحتيال والفساد الإداري والمالي. وقد أصبح هذان المصطلحان من المصطلحات الشائعة في الحوارات العامة والعناوين الصحفية. وقد أصبح حق الاطلاع من الحقوق التي ينادي بها الجميع. وقد عزز القانون هذا الحق من خلال نشر المعلومات وإطلاع الجميع عليها، ومن ثم التقليل من استغلال السلطة وفرص الفساد والتلاعب، وكذلك تفعيل الرقابة على جميع السلطات (الشبيل والمومني، 2013م، ص341).

وثقافة المساءلة هي ثقافة وليدة في معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتحتاج إلى مزيد من الجهود لبلوغ مرحلة النضج، وهناك حاجة إلى تطبيق الانضباط ومنح المكافآت بصورة مستمرة بالإضافة إلى التدريب وامتلاك زمام الأمور، وتفتقر الأمم المتحدة إلى نظام شامل للحوافز والجزاءات، فنظام الجزاءات أقوى من نظام الحوافز والجوائز والمكافآت. وثمة حاجة إلى وضع نظام أقوى لضمان المساءلة الشخصية. ومع ذلك، أن الثقافة لن تبلغ مرحلة النضج الكامل إلا عندما ينتهي كبار المديرين من ضبط الإيقاع على مستوى القمة، مستندين إلى إعطاء القدوة للجميع في مساءلة النفس (زهران، 2011م، ص1).

إن عدم إتاحة الفرصة لمساءلة الإدارة من قبل المساهمين وبقية المجتمع يفتح الباب أمام الفساد المالي والقرارات غير النزيهة الذي أدى بدوره إلى الفضائح المالية، إضافة إلى الافتقار إلى الشفافية والوضوح والدقة في القوائم المالية المفصح عنها، مما جعل الأطراف أصحاب المصلحة وخصوصاً المستثمرين غير قادرين على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة (عبد الحميد وحواس، 2013م، ص230).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.1 تعريف المساءلة

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على "أنها الطلب من المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش فتعتبر المساءلة هي وسيلة تمكّن الأفراد والمؤسسات من تحمل مسؤولياتهم وتبرير أدائهم للوثوق بهم" (الحسنات، 2013م، ص49).

وقد ذكرتها وحدة ضمان الجودة والتطوير المستمر (2015م، ص5) المساءلة في علم الإدارة على "أنها نظام يهدف إلى جمع البيانات التي تعكس نشاط كل فرد في المؤسسة خلال فترة معينة مقارنة بالمسؤوليات المحددة مقدماً ونشرها في التقارير وذلك لتقييم أداء الشخص وقدراته ومعدلات انجازه".

وقد تحدثت عنها حسن (2015م، ص11) المساءلة "عملية تهتم بكافة جوانب النظام من مدخلات ومخرجات، والتأكد من قيام الموظف بكافة الأنشطة السابقة بالكفاءة والفعالية المطلوبة. وأن الغاية من المساءلة هو تحسين الأداء أو تعديله أو تطويره وليس فرض رقابة صارمة على الفرد، كما أن المساءلة تتضمن إصدار الأحكام وفقاً لمعايير محددة لمتابعة العاملين والإحاطة بهم وبسلوكياتهم وبصلاحياتهم".

وقد وضحها سلامة (2013م، ص15) "مسؤولية كل فرد عن أعماله لتحقيق نتائج محددة وفق المنظومة التي يعمل بها، وعليه تقديم تفسيراً للإدارة لأسباب القصور في تحقيق النتائج والاستفادة من ذلك لتصحيح المسار، وتعزيز مواطن القوة لديه كمدخل لتقييم الأداء، مما يترتب عليه الحصول على مكافأة أو ترقية أو تلاحقه العقوبة والحرمان من المكافأة".

وتحدث عنها قرداغي (2011م، ص5) "هي حق المواطنين في مساءلة الجهات الحكومية من السياسات والقرارات والإجراءات التي تتخذها ولا تقتصر على المساءلة القانونية أو القضائية أو الإدارية بمعناها الضيق واتخاذ إجراءات قانونية محددة بحق مخالفي النظام".

وعرفها الطراونة والعضايلة (2010م، ص68) "هي محاسبة المرؤوس عن النتائج التي حققها من خلال أدائه لمهامه الوظيفية، والمساءلة تتم عندما يكون هناك علاقات بين مواقع متفاوتة في المستويات الإدارية حيث يكون أحد الأفراد أو المستويات مسؤولاً أمام مستوى إداري آخر عن تصرفاته وأدائه للمهام المنوطة به".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريفها: بأنها نظام يقوم بمحاسبة كل فرد عن تنفيذ واجباته ومهامه على أكمل وجه بدون أي تقصير.

2.3.2 محاور المساءلة

يمكن حصر المساءلة في ثلاثة محاور أساسية (سايح، 2012م، ص59):

1. المساءلة الذاتية: تتجلى فيما تزرعه العقائد الدينية والمبادئ والأخلاق الفاضلة من تجنب الفساد بكل صوره، وتوسيع دائرتي الثواب والعقاب، مما يجعل هذه العقيدة قوة رادعة للفساد ورقابة ذاتية، فهذا المستوى من المساءلة الذاتية النابعة من الخوف من الله والرغبة في ثوابه، هو أرقى صيغة للمساءلة وأقل كلفة.
2. المساءلة المجتمعية: فعندما تتحقق المشاركة السياسية الفاعلة من حرية تعبير وانتخاب وتشكيل للأحزاب وشفافية للقرارات واستقلالية للقضاء وحرمة للمال العام وتحرير للإعلام، فأننا سنصبح أمام بيئة صحية تتصف بالمساءلة.
3. المساءلة الداخلية: وتتمثل في مجموعة الضوابط التي تحكم أداء المؤسسات من تعريف الصلاحيات وشروط التوظيف والتدريب المستمر والتدقيقين الداخلي والخارجي والشفافية وغيرها من الآليات التي تقلل من إمكانية سوء استغلال المسؤولية.

2.3.3 أهمية المساءلة:

وتظهر أهمية المساءلة من خلال ارتباطها بقيم الشفافية والديمقراطية، وتحقيق الالتزام بالتنفيذ الصحيح والملائم للسياسات العامة، من خلال التوضيح المعقول والمقبول لتحمل المسؤولية نحو نتائج الأعمال، ما يعني أنه يجب أن تكون المسؤوليات واضحة، ومحددة كعقد متفق عليه يحتوي على معايير محددة، وهي وسيلة لتحسين بيئة المنظمة من خلال توفير الثقة بين الموظف وصاحب العمل وبين الموظفين فيما بينهم، فوجود المساءلة يدعم تصميم وتنفيذ السياسات بشكل فعال (السبيعي، 2010م، ص28).

تكمن أهمية المساءلة في ضرورة الالتزام بمدى تطبيق السياسات العامة للمنظمة والتي تسعى إلى تحقيق أهدافها.

2.3.4 أهداف المساءلة:

تسعى إلى رفع مستوى الأداء الإداري في المنظمات، ذلك أنها تركز على العنصر البشري وأدائه، حيث إن هدف المساءلة الإدارية لا يقتصر على الكشف عن الانحرافات بل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشمل النواحي الإيجابية الداعمة لنشاط العنصر البشري في المنظمات المتمثل في تقديم المكافآت، ومنح الحوافر المعنوية للمتفوقين في الأداء، كما أنه لم يعد اقتصار المساءلة الإدارية على التأكد من أن الأداء العام للمنظمات يتم وفقا للأنظمة وفي حدود التعليمات بل تجاوز ذلك ليشمل التأكد من ممارسة الأداء العام في المنظمات بأفضل تكلفة ممكنة، فالهدف الرئيس من المساءلة لا يكون بتصيّد الأخطاء ومعاقبة مرتكبيها، وإنما يجب أن تعامل على أنها إجراء آخر من إجراءات التقويم الذي يستهدف في المقام الأول تحقيق مصلحة العاملين جنباً إلى جنب مع مصلحة المنظمة (حسن، 2015م، ص22).

وكذلك من أهدافها تصحيح الأخطاء ومعالجتها والحد من تمادي الأخطاء واستفحالها، والتخلص من المحسوبية وسيادة مبدأ الشفافية، واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص وقواعد الجدارة والاستحقاق، والتركيز على أهمية المدخلات والممارسات للارتقاء بجودة المخرجات (سلامة، 2013م، ص17).

ويرى الباحث بناءاً على السابق أن أهداف المساءلة هي:

1- رفع مستوى الأداء للعاملين في المنظمات الأهلية.
2- استغلال الموارد المتاحة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة.
3- تتبع الأعمال أول بأول لتقليل الأخطاء وللوصول للأهداف المطلوبة.

2.3.5 تعريف الشفافية:

لقد عرفها قرداغي (2011م، ص4) الشفافية "هي البيئة التي تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومه وبشكل أكثر تحديدِ ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة".

وقد ذكرها (James, Peter, and James Raymond, 2015) "الشفافية هي الجمع والإفصاح عن البيانات الاقتصادية ذات المصداقية ويجب أن تظهر البيانات علنا وهذه البيانات موجهه إلى جميع المواطنين الذين يهتمون بالمؤسسات الأهلية والربحية".

وقد عرف أبو جراد (2015م، ص114) "الشفافية بأنها إعلام الأطراف المستفيدة بكافة المعلومات المالية وغير المالية عن المشروع على أن تتصف بالدقة والأمانة والموضوعية والملاءمة وعدم التحيز حتى يمكن الاعتماد عليها".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأوضح الطراونة والعضايلة (2010م، ص66) "هي فلسفة ومنهاج عمل يقوم على الوضوح والعلنية والدقة والصراحة والانفتاح في مختلف النشاطات ومجالات العمل التي تتم بين مختلف المستويات الإدارية داخل الجهاز الحكومي والأجهزة الحكومية المختلفة وجمهور المواطنين بما لا يتعارض مع المصلحة العامة العليا".

وتحدث عنها الذنيبات وخميس (2008م، ص346) "الشفافية المالية تعني بشكل عام تزويد مستخدمي البيانات المالية ببيانات ذات مصداقية عالية مما يساعد في زيادة ثقتهم في الاسواق المالية والمؤسسات المختلفة".

وقد عرفها الباحث بناءاً على التعريفات السابقة بأنها إظهار للمعلومات المالية الكمية وغير الكمية بشكل واضح وفعال ودقيق لمستخدمي التقارير المالية لزيادة ثقتهم في هذه المنظمات.

2.3.6 أهمية الشفافية:

تظهر أهمية الشفافية من خلال عملها على تمكين المعنيين بالقرارات الصادرة من خارج وداخل المؤسسة، والعمل على تلبية الحقوق العامة من خلال مشاركتهم في المعلومات، وتقديم المساعدة لهم في فهم إدارة عمليات البيانات الداخلية، وتسمح بتوعية المواطنين واطلاعهم على الخيارات المتاحة، وتسهيل عمليات تقييم الأداء، وتحقيق الديمقراطية والمساءلة وضمان نجاحهما والوصول إلى ما يعرف بالنظام المفتوح، إضافة إلى كونها آلية للوصول إلى حكومة مفتوحة ولتحقيق المساءلة (السبيعي، 2010م، ص18).

تسعى الشفافية إلى ضرورة وجودها في التبرعات والمساعدات الإنسانية للمجتمع المدني وكذلك للمنظمات الأهلية المساعدة لهم وكذلك في الحكومات المختلفة (Pudilova, 2015).

ويمكن توضيحها بالتالي:

1- تعمل على إظهار البيانات بالشكل الصحيح لفهم بيانات الاجراءات الداخلية.
2- تسهيل عمليات التقييم والمتابعة لأداء العمل.
3- تكمن أهمية الشفافية في تقديم المساعدات والتبرعات الإنسانية للمجتمع المدني.

2.3.7 وقد أوضحت المعايير الدولية على ضرورة توافر تسعة عناصر لتحقيق الشفافية (سايح، 2012م، ص58):

1. تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها: المعلومات التي يجب توفيرها، المواعيد التي يجب نشرها فيها، المسؤولة القانونية عن عدم نشرها.
3. أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.
4. أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية، وتقييم معدلات المخاطرة الاستثمارية.
5. أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الاعمال.
6. يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الاقتصادي في وقت سريع وملائم.
7. يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع.
8. يتم توفير نصوص الدراسات والبحوث التي تقوم الدوائر الحكومية بإعدادها والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.
9. تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري وكلما دعت الحاجة بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور.

2.3.8 المشكلات التي تواجه تطبيق الشفافية

يمكن توضيح المشكلات التي تواجهه الشفافية بالتالي(السبيعي، 2010م، ص26):

1. الاستمرار في تطبيق الأنظمة القديمة والروتين والتعقيد في الإجراءات
2. الازدواجية والفوضى في عمليات التحديث والتطوير مما يؤدي إلى بعثرة الجهود وضياع التنسيق بين أجهزة الإدارة.

2.3.9 علاقة الشفافية الإدارية بالمساءلة

هناك علاقة ما بين الشفافية والمساءلة كما وضحها (الطراونة والعضايلة، 2010م، ص70) (الحسنات، 2013م، ص56) على النحو التالي:

- إن الشفافية والمساءلة مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الأخر ففي حال غياب الشفافية لا يكن تطبيق المساءلة، وما لم يكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أية قيمة ويسهم هاتين الحالتين في قيام إدارة كفؤة وفعالة تؤدي دورها في تقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشفافية توفر الشروط للمتطلبات الأساسية لإيجاد أنظمة مساءلة فعالة تحقق الهدف منها في إيجاد الحلول المناسبة للعديد من مشكلات الإدارة الحكومية، وتزيد من قدرتها على مواجهة التحديات ومواكبة التغيرات البيئية الداخلية منها والخارجية، بالمقابل فإن وجود أنظمة مساءلة على مستوى متقدم من الكفاءة والفعالية يساعد في تعزيز مفهوم الشفافية من خلال ما تتضمنه من آليات وعناصر.
- تعتبر الشفافية والمساءلة ركناً أساسياً ومهماً في العمليات الإدارية الحديثة، التي تؤمن بالنهج الديمقراطي البناء من خلال الحوار الهادف في عملية المكاشفة المحاسبة والمصارحة.
- ويقصد بالشفافية خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة، وبشكل أكثر تحديد توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع المدني معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة، وهذا يعنى أن تكون الأجهزة الإدارية العامة شبيهاً في صندوق من زجاج، بحيث يرى الجميع بوضوح ما تقوم به من أعمال وما تباشره من مهام وما تديره من برامج وما ترتبط به من علاقات، إضافة إلى الكيفية التي تُمارس فيها.
- أما المساءلة الإدارية، فهو تعبير عن التزام منظمات الإدارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع الكفاءة والفعالية لهذه المنظمات، وهى منظومة تضم آليات وعناصر لضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد الإداري والمالي وتحقيق الصالح العام.
- الشفافية تعتبر عنصراً رئيساً من عناصر المساءلة والتي تعتمد في عملها على توفير المعلومات وصحتها والتدقيق فيها، ولكي تكون المنظمات المستجيبة لحاجات الناس ولمشاغلهم منصفة، عليها أن تكون شفافة وتوفر معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها، والشفافية هي الخطوة الأولى في محاربة الفساد، لكنها تتطلب وسائل اتصال ومجتمع قادر على الحصول على المعلومات من مصادرها واستخدامها الاستخدام الأمثل في مساءلة الأجهزة الحكومية والمنظمات العامة، حيث إن نشر هذه المعلومات يوسع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ويحاصر الفساد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كما إن مصطلحاً الشفافية والمساءلة الإدارية سوف يدفعنا حتماً نحو مفاهيم أخرى لها علاقة قوية بهما هما الفساد الإداري والمالي بشتى صوره وأشكاله، وعند غياب مفهوما الشفافية والمساءلة ينتشر الفساد، وهو شيء طبيعي وذلك لغياب عامل المساءلة، وانعدام المحاسبة، حيث إن مصدر الفساد وقوته يكمن في الغموض وعدم الوضوح.

لقد قام الباحث بتوضيح المساءلة وتم التعرف على محاور المساءلة التي تختص في المساءلة الذاتية الشخصية مع نفسه وخالقه وكذلك المساءلة المجتمعية والمساءلة الداخلية في المنظمات وتم التعرف على أهمية المساءلة وأهدافها ولقد تم التطرق إلى الشفافية نظراً لأنها مرتبطة بالمساءلة والإفصاح المحاسبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع
المنظمات الأهلية

2.4.0 تمهيد

تأثرت صور العمل التطوعي في فلسطين منذ بداية القرن العشرين بظروف الحرب والاحتلال البريطاني، ثّم الاستعمار الاستيطاني الصهيوني كما خلفت الحرب العالمية الأولى كثيراً من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية وهذا أدى إلى ظهور فئات كثيرة تحتاج للرعاية والمساعدة فنظمُ المواطنون في شكل تجمعات خيرية كبديل عن المؤسسات الحكومية (الكفارنة، 2015م، ص43).

إن المتأمل في مجتمعنا اليوم، يرى تواجداً كبيراً وانتشاراً واسعاً للمؤسسات الأهلية، ويرى دورها الملحوظ في التطور الاجتماعي والاقتصادي وفي تدعيم التنمية، حتى أصبحت تشارك في برامج وخطط التنمية، وفي تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية، وكذلك في مجالات مكافحة الفقر (بدر، 2009م، ص70).

إن المنظمات الأهلية تقوم بجمع البيانات بصورة منتظمة عن المجتمع من أجل القيام بعمل إنساني ودعم اجتماعي واقتصادي لهم (A.Khrais, 2014).

إن المسئولية الوطنية تستلزم من المنظمات الأهلية أن تقوم بواجبها ومسئوليتها تجاه القضية والمجتمع الفلسطيني الذي يمر بأصعب الظروف والأزمات التي تستهدف إذلاله والنيل من عزيمته، وتلك المسئولية تتطلب المشاركة الفعلية في عمليات الإغاثة والتنمية المجتمعية لتحقيق أكبر قدر من المصالح الوطنية، وعلى الرغم من توفر الدعم والتمويل لبرامج ومشاريع المنظمات الأهلية بعد إتفاقية أوسلو عام 1993م إلا أن الكثير من المؤسسات فشلت في الحفاظ على استمرارية هذا الدعم والتمويل اللازم لاستمرارها في أداء عملها، وينظر إلى المنظمات الأهلية في فلسطين بأهمية بالغة، نظراً لضخامة وكبر حجم التحديات والظروف القاسية التي يمر بها الشعب الفلسطيني وخاصة بعد اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى وما صاحبها من عدوان إسرائيلي متواصل على كافة محافظات الوطن (شرف، 2005م، ص2).

المجتمع المدني يؤدى دوراً كبيراً في تطوير الأعمال التجارية، وبالتالي يعوض جزء من العمل الحكومي في النهوض بحقوق الإنسان وحماية البيئة ولكن على عكس الادعاءات بأن زيادة المساءلة سوف تطلب تحسين الاعمال التجارية وتعزيز فعالية المنظمات الأهلية، ومع الوجود المتزايد للمنظمات الأهلية أصبح كبار الأعمال وصانعي السياسات لديهم وعياً إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحويل التمويل والمسؤوليات إلى القطاع الأهلي مما أدى إلى الاهتمام الكبير في المنظمات الأهلية من قبل الجهات المانحة وكافة المجتمع المستفيد منها Baur and Schmitz, 2011, (9 -14).

لقد قدم المجتمع الدولي قدراً كبير من المساعدة إلى الشعب الفلسطيني على مدى سنوات، وذلك لمساعدتهم بسبب ظروف الأوضاع الاقتصادية والسياسية السيئة نتيجة الحروب المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي (Al-Shorafa, 2016, 41).

إن معظم المنظمات التي لا يوجد بها إطار مساءلة قائم بذاته لديها عناصر للضوابط الداخلية وهذا ليس ضعف في جانب المساءلة. وينبغي لهذه المنظمات أن تواصل العمل لتحديد وإنشاء إطار رسمي للمساءلة، مسترشدة بمعايير مرجعية ومحددة، وأن تواصل التطور في مجال وضوح المسؤولية، وتفويض السلطة، وآليات الشكاوى، والاستجابة (زهران، 2011م، ص1).

2.4.1 تعريف المنظمات الأهلية:

عرفها بدر (2009م، ص71) "المنظمات غير الحكومية هي مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات وتتسم بصورة رئيسة بأن لها أهدافاً إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافاً تجارية، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء والفئات المستضعفة الأخرى، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاطلاع بتنمية المجتمعات المحلية".

وتحدث عنها الدحدوح (2014م، ص73) "بأنها مجمل المؤسسات والهيئات التي تعمل من أجل خدمة مصالح المجتمع والجمهور في شتي النواحي وبالتزام أن يكون في هذه الخدمة المقدمة ما يؤكد المعاني والقيم".

ويري العنزي (2015م، ص22) "بأنها هي المؤسسات التي تعمل في المجال الجمعي بين الدولة ومنشآت القطاع الخاص، والتي تهدف إلى تعظيم رأس المال الاجتماعي، بجانب الدفاع عن مصالح أعضائها والمصالح القومية وتقوم بعمل طوعي دون مقابل ولا تسعى إلى الوصول إلى السلطة وانما خدمة عامة لجميع افراد المجتمع دون تمييز".

ويذكر حلاسة (2013م، ص34) "بأنها كيانات مستقله عن الحكومة ولا تهدف إلى تحقيق الربح ولها أهداف قانونية وإنسانية وتنموية تتكون من مجموعة من الأفراد ولا تؤسس من قبل شخص واحد وتتكون من أجل هدف محدد أو حل مشكلة مجتمعية معينة أو رعاية فئة مهمشة أو فقيرة، وعلاقتها تلتزم بالطابع السلمي، والعضوية داخلها طوعية وليس الزامية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرف Al-Shoraafa (2016، ص48) المنظمات الأهلية هي أداء مجموعة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتستحضر مشكلات المواطنين إلى الحكومات ومراقبة تنفيذ السياسات والبرامج، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني أصحاب المصلحة في هذه المنظمات.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف المنظمات الأهلية بأنها: مجموعة من الأفراد المستقلة لها كيان قانوني لا تهدف إلى تحقيق الربح وتهدف في الأساس إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والحقوقية من المجتمع بدون مقابل لتحقيق أعمال خيرية ومجتمع رفيع.

2.4.2 خصائص المنظمات الأهلية (غير الحكومية)

تتمتع المنظمات الأهلية غير الحكومية بالعديد من الخصائص وهي (بدر، 2009م، ص72):

1. الجمعيات والمنظمات الأهلية تنظيمات رسمية تهتم بتقديم خدمات مباشرة أو غير مباشرة لإشباع احتياجات المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.
2. تقوم الجمعيات والمنظمات الأهلية على الجهود التطوعية لجماعة من الأفراد المهتمين بالخدمة العامة يتولون تنظيمها وإدارتها في إطار النظام العام أو القوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاجتماعي التطوعي.
3. تعد الجمعيات والمنظمات الأهلية مؤسسات اجتماعية خارج السوق الاقتصادي والتنافس، لذلك فهي لا تسعى إلى الربح المادي كغرض أساسي للوجود وحصرها على توفير الخدمات التي تقابل احتياجات المواطنين.
4. لكل منظمة فلسفة تستمد سياستها من النظام الأساسي لها، ولها حق تشريع اللوائح وتعديل هذه اللوائح طالما استلزم الأمر في سهولة ويسر أكثر من المؤسسات الحكومية.
5. الهيكل التنظيمي للمنظمات الأهلية يبدأ من القمة ممثلة في الجمعية العمومية كأعلى سلطة ثم مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، والجهاز الإداري والفني القائم على أداء الخدمات.
6. تعتمد الجمعيات والمنظمات الأهلية في تمويلها على ما تجمعه من تبرعات وهبات ووصايا، وعلى ما تحصل عليه من اشتراكات الأعضاء، بالإضافة إلى عوائد الخدمات التي تقوم بها، وقد تحصل على دعم من الهيئات الحكومية أومن هيئات دولية.
7. أسلوب العمل في هذه المؤسسات يمتاز بالمرونة حيث تستطيع تعديل نظامها وقواعد العمل فيها بل وأهدافها وجهازها الإداري، فهي التي تحدد لنفسها النظم والقواعد الإدارية المالية المرنة، وبأسلوب أكثر طواعية لتناسب متطلبات أي تغير يحدث في المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. تتمتع الجمعيات والمنظمات الأهلية بسلطة أوسع من حيث اختيار موظفيها وفقاً لقوانين العمل بحيث يكون من المتخصصين في مجال الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الفنيين الآخرين الذين يتطلب وجودهم نوعية الخدمات المقدمة.
9. الرقابة على المنظمات الأهلية تخضع لبعض الأجهزة المتخصصة كالاتحاد العام للمؤسسات الخاصة، والاتحادات الإقليمية، بالإضافة إلى رقابة الجهة الإدارية المتخصصة.
10. توفر الجمعيات والمنظمات الأهلية جهد كبير ربما قد يقع على الدولة ومنها القيام بالمشروعات الاجتماعية ذات الصلة القومية الكبرى.
11. الجمعيات والمنظمات الأهلية ضرورة لكل المجتمعات واستمرار المواطنين في تكوين الجمعيات الأهلية ظاهرة صحية في تطور حياة المجتمعات، فهي لا تحقق جانب الانتماء فقط ولكن كحق لكل مواطن في المشاركة والتخطيط لاحتياجاتهم وكذلك حقوقهم.
12. تعد الجمعيات والمنظمات الأهلية أكثر انطلاقاً في خدماتها وأكثر قدرة على التجديد والابتكار وأجراء التجارب لتطور العمل بها، وكذلك السرعة في تقديم الخدمات والتقليل قدر الإمكان من الإجراءات الإدارية الطويلة.

2.4.3 تسميات منظمات الأهلية

تختلف تسميات منظمات المجتمع المدني من دولة لأخري وبالتالي سيتم توضيح بعض الأسماء المتداولة في بعض الدول كالتالي (الدحدوح، 2014م، ص73):

1. المجتمع الأهلي: لم يميز العديد من الباحثين بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، ولكن بعض الباحثين ميز بين المفهومين حيث اعتبروا أن المجتمع الأهلي يشمل المنظمات الإرثية بينما المجتمع المدني لا يشملها، وذهب الليبراليين والعلمانيين إلى اعتبار المنظمات الدينية منظمات ارثيه، بينما فضل بعض الرواد الفكر الإسلامي تسمية المجتمع المدني بالمجتمع الأهلي حتى يخرجوا من الجدل الذي أقامه الغرب حول مفهوم المدنية والذي وضع ضد الكهنوتية والدينية، بينما المجتمع المدني في الفكر الاسلامي هو مجتمع ليس كهنوتي ولكنه يلتزم بالأصول الدينية.
2. منظمات غير حكومية: البعض يقصد بها جميع منظمات المجتمع المدني والكثير يقصد بها الجمعيات الخيرية أو الأهلية، لكن يبقي المسمى غير دقيق لأنه يشمل جميع القطاعات غير الحكومية وهي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. الجهات الفاعلة غير الحكومية: وهي شبيه بمسمي المنظمات غير الحكومية وهي لا تستثني أيضاً القطاع الخاص من منظمات المجتمع المدني، كما أن المصطلح قد يشمل بعض الشخصيات المجتمعية البارزة التي ليس لها طبيعة تنظيمية.
4. منظمات غير ربحية: يقصد بها الكثيرون بأنها منظمات المجتمع المدني أو الجمعيات الخيرية أو الأهلية، لكن المسمى لا يستثني القطاع الحكومي لأن القطاع الحكومي هو قطاع غير ربحي.
5. القطاع الثالث: ويقصد به قطاع المجتمع المدني والذي يعتبر القطاع الثالث بعد القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ويستخدم هذا المصطلح في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والكيان الإسرائيلي.
6. القطاع المستقل: ويقصد به القطاع المستقل وغير التابع للحكومة والذي يعتمد على نفسه في تسيير شؤونه ولكن هذا لا يستثني القطاع الخاص فهو أيضاً قطاع يعتمد على نفسه في تسيير أموره.
7. منظمات المساعدة الذاتية: وهذا المسمى شبيه مسمى القطاع المستقل، وهو أيضاً لا يستثني القطاع الخاص فهو أيضاً قطاع يعتمد على نفسه في تسيير أموره ويقدم مساعدات للمجتمع من خلال صناديق المسئولية الاجتماعية.
8. القطاع التطوعي: ويقصد به منظمات المجتمع المدني والقائمة بشكل أساسي على مبدأ التطوع وغير الساعية للربح، لكن هذا المفهوم لا يستثني بعض المؤسسات التطوعية التابعة للحكومة مثل المجالس البلدية التي لا يتقاضى أعضاؤها في الغالب رواتب على أعمالهم باستثناء رئيس البلدية.
9. المنظمات الطوعية الخاصة: ويقصد به منظمات المجتمع المدني والقائمة بشكل أساسي على مبدأ التطوع وغير الساعية للربح ولكن هذا المسمى قد استدرك الخلط الذي وجد في مسمي القطاع التطوعي باستثنائه للمنظمات التطوعية الحكومية بكلمة الخاصة.

2.4.4 الأهداف العامة والخاصة للمنظمات الأهلية

لا بد للمنظمات من أهداف عامة وخاصة تسعى إلى تحقيقها، ولقد ذكرها (مسلم، 2011م، ص70) أنها تشمل ما يلي:

1) وضع سياسة واضحة لتمويل الجمعيات الخيرية توافق عليها الدولة.
2) حل الخلافات بين الاتحادات.
3) حماية ورعاية الأفراد والأسر المحتاجة من خلال تقديم المعونات المادية والعينية لهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) تأمين فرص عمل لأفراد المجتمع.
5) تقديم الخدمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للمجتمع.
6) منح مراكز للتدريب المهني لتأهيل المواطنين.

وتسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحقيق أهدافها الخاصة ومنها(الجديلي، 2005م، ص73):

1. حماية ورعاية الأسر المحتاجة من خلال تقديم المعونة المالية أو الطارئة لهم.
2. العمل على توفير فرص عمل أو تشجيع الأفراد والأسرة على الإنتاج، وذلك من خلال التأهيل المهني أو الجسماني.
3. رعاية شئون ذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء الشعب، وإعطائهم درجة من الكفاف والاعتماد على النفس من خلال توفير فرصة عمل كريمة أو السعي لاعتماد مخصصات مالية لهم للعيش بكرامة.
4. بعض المنظمات تهدف إلى إجراء البحوث العلمية والمهنية والاجتماعية عن المجتمع، من خلال الاستعانة بالخريجين العاطلين عن العمل، وبذلك تتحقق فرص عمل ويتطور البحث العلمي.

2.4.5 دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في تعزيز المساءلة والشفافية:

وإن المنظمات الأهلية لها دور كبير في تعزيز المساءلة والشفافية ونلخصها بالتالي (الحسنات، 2013م، ص24):

تعمل المنظمات الأهلية على استمرار دورها التنموي من خلال تفعيل ثقافة مجتمعية تواكب مستجدات العصر تنعكس بالإيجاب على تطوير الممارسات والقيم المجتمعية التي تكون أساسها المحافظ على مبدأ المواطنة والحفاظ على المال العام والمشاركة المجتمعية الواسعة التي يكون لها عظيم الأثر في حلحلة منظومة الفساد ومحاسبة الفاسدين وذلك من خلال المناداة بحرية واستقلال العمل الأهلي والتوعية والمشاركة بالانتخابات كأساس الشرعية، والرقابة الداخلية في المنظمات الأهلية والتقييم المهني الدوري المستمر للمؤسسة، وتبني ميثاق قواعد سلوك معيارية لتنظيم عمل المنظمات الأهلية، والضغط والتعبئة والتأثير، وسوف يتم تناول كل مكون بالمختصر:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) حرية واستقلال العمل الأهلي الفلسطيني:

لعل قضية استقلال العمل الأهلي سواء في علاقتها بالدولة أو علاقتها بالقوانين التي تنظم نشاطاتها أو بالنسبة لاستقلال مصادر التمويل الذي يكون في منظومة النزاهة الوطنية مما يجعل هناك دوراً تكاملياً مع الحكومة في خدمة قطاعات العمل المختلفة.

2) التوعية والمشاركة:

تستطيع المنظمات الأهلية القيام بدور محوري ترفع من خلاله مستوى الوعي العام حول ظاهرة الفساد ومخاطرة وطرق مكافحته وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة وذلك من خلال إتباع استراتيجية مجتمعية، من خلال بذل الجهود لإبقاء قضايا الفساد في سلم الأولويات لمنظمات المجتمع المدني وترسيخ قيم أخلاقية معارضة للفساد ومقبولة من المجتمع، وإعداد الدراسات والأبحاث وتجميع المعلومات المتعلقة بظاهرة الفساد محلياً وإقليمياً ودولياً ووضعها في متناول الجمهور.

3) الرقابة الداخلية في المنظمات الأهلية:

من خلال اعتماد هيئة رقابة داخلية مع كافة الصلاحيات الضرورية وتقديم تقريرها السنوي لأعضاء الهيئة العامة، ووضع سياسات واضحة لاستخدام أصول المؤسسة، وتزويد الهيئة العامة للرقابة بالتقارير المالية والإدارية بانتظام، وإصدار ميزانيات مدققة بشكل منتظم لكافة الإيرادات ومصروفات الجمعية وأموالها المنقولة وأصولها الثابتة شريطة أن تكون واضحة وبسيطة للجمهور، وتزويد مجلس الإدارة بصورة الوضع المالي للمؤسسة بدقة وانتظام.

4) التقييم المهني الدوري المستقل للمؤسسة:

عن طريق التزام القائمون على المؤسسة بالأنظمة المالية والإدارية والآليات والسياسات المقررة والمعمول بها في المؤسسة.

5) تبني ميثاق قواعد سلوك معيارية لتنظيم عمل المنظمات الأهلية:

إن تبني المنظمة ميثاق للمؤسسة تضع الأمور في نصابها ويبعد عن المنظمة أي ممارسات فيها أي لبس أو سوء تقدير حيث يجب إن يتضمن مثل هذا الميثاق أدوات لقياس التزام المنظمة بقيم النزاهة والشفافية والمساءلة بحيث تستطيع كل منظمة قياس مدى التزامها بتلك القيم وتشخيص أية حالات أو ممارسات مخالفة لهذه القواعد ومتابعتها دون التجني على أي منظمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6) الضغط والتعبئة والتأثير:

يؤدي المجتمع المدني المحلي دوراً حيوياً في مقاومة الفساد من خلال التأثير في وضع السياسات العامة وتعبئة الموارد التي تعزز الشفافية والمساءلة في برامج عمل الحكومة وعرض تدابير إصلاحية على الحكومات لما للمجتمع المحلي من قدرة على العمل على حماية الحقوق وتوفير الخدمات مما يؤدي إلى مشاركة في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون يتطلب ما يلي: الضغط على الحكومات ومطالبتها بنشر المعلومات حول قضايا الفساد، مساهمتها في نشر الوعي والضغط لإقرار قوانين وأنظمة إذا نجحت بعض المنظمات في لفت نظر الرأي العام إلي قضايا فساد وساعدت على إحداث إصلاح تنظيمي عن طريق الضغط والتأثير وسن قوانين تنظيم جمع الأموال لأغراض سياسية.

لقد بين الباحث في هذا المبحث تعريف المنظمات الأهلية وخصائصها وكذلك تم التطرق إلى مسميات المنظمات الأهلية لأنها تختلف من مكان لأخر على حسب الدولة وبعد ذلك تم التعرف على الأهداف العامة والخاصة للمنظمات الأهلية وما هي أهم السياسات التي يجب على المنظمات الأهلية تطبيقها لتحقيق أهدافها وأخيراً تم التطرق إلى دور المنظمات الأهلية في دعم وتعزيز الشفافية والمساءلة فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي استخدمت في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

3.1 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث إن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختياره لعينة الدراسة، واستخدمت الإستبانة في جمع البيانات الأولية.

3.2 طرق جمع البيانات:

اعتمد الباحث على مصدرين لجمع البيانات

1. **البيانات الأولية.**

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2. **البيانات الثانوية.**

تم مراجعة بعض الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة، وأية مراجع أخرى تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، ومن خلال اللجوء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمصادر الثانوية في الدراسة، سيتم التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

3.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الإدارات الخاصة بالمنظمات الأهلية في قطاع غزة والبالغ عددها 1055 منظمة موزعة على قاطع غزة كما هو في الجدول رقم (3.1) حسب أحصائية وزارة الداخلية لعام 2016م.

3.4 عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية طبقية حجمها 105 إستبانة بنسبة 10% تقريباً مكونة من العاملين في دائرة الشؤون المالية والرقابية والإدارية في المنظمات الأهلية المحلية في قطاع غزة حسب المنطقة التي تعمل فيها من كافة مناطق قطاع غزة وتم إسترداد 78 إستبانة بنسبة 75.2% من حجم الإستبانات الموزعة والجدول رقم (3.1) يبين مجتمع عينة الدراسة بالتفصيل لكل محافظة في قطاع غزة كما يلي:

جدول (3.1): مجتمع وعينة الدراسة

المنطقة	حجم المجتمع	حجم العينة	المسترد	نسبة المسترد من المجتمع	نسبة المسترد من العينة
الشمال	147	15	8	5.44	53.3
غزة	608	60	45	7.4	75
الوسطى	97	9	5	5.15	55.6
خانيونس	116	12	12	10.3	100.0
رفح	87	9	8	9.2	88.9
المجموع	**1055**	**105**	**78**	**7.4**	**74.3**

3.5 أداة الدراسة:

وقد تم إعداد استبانة خصيصاً وقسمت إلى:

- **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 6 فقرات.
- **القسم الثاني:** تتناول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة وتم تقسيمه إلى أربعة محاور كما يلي:
  - ✓ **المحور الأول:** تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية ويتكون من 10 فقرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ **المحور الثاني:** تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية ويتكون من 11 فقرة.
- ✓ **المحور الثالث:** تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية ويتكون من 7 فقرات.
- ✓ **المحور الرابع:** تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن السياسات المالية الداخلية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية ويتكون من 10 فقرات.

وقد كانت الإجابات على حسب مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في جدول رقم (3.2):

جدول (3.2): مقياس الإجابات

الدرجة	5	4	3	2	1
التصنيف	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً

3.6 صدق وثبات الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995م، ص429) كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001م، ص179) وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

3.6.1 صدق فقرات الاستبانة: تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين.

1. الصدق الظاهري للأداة:

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (7) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة في الجامعة الاسلامية وجامعة الازهر وخارجين متخصصين في المحاسبة والإحصاء، ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة، وقد طلب الباحث من المحكمين من إبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليكرت المستخدم في الاستبانة، وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الإستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

جدول (3.3): الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة

المحور الاول			المحور الثاني			المحور الثالث			المحور الرابع		
#	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	#	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	#	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	#	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.531**	0.003	1	0.772**	0.000	1	0.471**	0.009	1	0.711**	0.000
2	0.685**	0.000	2	0.759**	0.000	2	0.649**	0.000	2	0.652**	0.000
3	0.649**	0.000	3	0.792**	0.000	3	0.691**	0.000	3	0.774**	0.000
4	0.862**	0.000	4	0.745**	0.000	4	0.678**	0.000	4	0.708**	0.000
5	0.379*	0.039	5	0.529**	0.003	5	0.369*	0.045	5	0.378*	0.040
6	0.596**	0.001	6	0.484**	0.007	6	0.545**	0.002	6	0.555**	0.001
7	0.659**	0.000	7	0.703**	0.000	7	0.592**	0.001	7	0.549**	0.002
8	0.770**	0.000	8	0.553**	0.002				8	0.646**	0.000
9	0.729**	0.000	9	0.741**	0.000				9	0.846**	0.000
10	0.385*	0.036	10	0.832**	0.000				10	0.790**	0.000
			11	0.832**	0.000						

*دال عند مستوى دلالة 0.05 **دال عند مستوى دلالة 0.01

ويبين جدول رقم (3.3) أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

جدول (3.4): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية.	0.870**	0.000
الثاني	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية.	0.549**	0.002
الثالث	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية.	0.799**	0.000
الرابع	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن السياسات المالية الداخلية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية.	0.758**	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

جدول رقم (3.4) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361.

3.6.2 ثبات فقرات الإستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات أخرى (العساف، 1995م، ص430) وقد تم أجراء خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة فردية الرتبة ومعدل الأسئلة زوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) (Eisinga, 2012) حسب المعادلة التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط.

جدول (3.5): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الأول	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	0.735	0.847
الثاني	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	0.624	0.768
الثالث	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	0.672	0.803
الرابع	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن السياسات المالية الداخلية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	0.712	0.832
	جميع الفقرات	**0.742**	**0.852**

وقد بين جدول رقم (3.5) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الإستبانة حيث بلغ 0.852 مما يطمئن الباحث على استخدام الإستبانة بكل طمأنينة.

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

جدول (3.6): معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية	10	0.870
الثاني	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية	11	0.795
الثالث	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية	7	0.824
الرابع	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن السياسات المالية الداخلية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية	10	0.873
	جميع الفقرات	**38**	**0.862**

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ (Ritter, 2010)، لقياس ثبات الإستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (3.6) أن معاملات الثبات مرتفعة حيث بلغ 0.862 مما يطمئن الباحث على استخدام الإستبانة بكل طمأنينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.7 المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS "Statistical Package for Social Science" وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفترة أي (4/5=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (3.7) يوضح **مقياس ليكارت الخماسي:**

جدول (3.7): مقياس ليكرت الخماسي

الفترة (متوسط الفقرة)	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
التقدير	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
الوزن	1	2	3	4	5

2. تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.
3. المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى أرتفاع أو أنخفاض أستجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك، 1996م، ص89) كما يفسر مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة.
4. تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف أستجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وأنخفض تشتتها بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

5. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
6. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
7. معادلة سبيرمان براون للثبات.
8. اختبار كولومجروف- سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-Sample K-S) (Daniel, 1990).
9. اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test (Good, 2000) لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".
10. اختبار t للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين.
11. تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر (Gelman, 2008).
12. اختبار شفيه للفروق المتعددة بين متوسطات العينات المستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

4.1 إختبار التوزيع الطبيعي (إختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

فيما يلي عرض إختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

جدول (4.1): اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	10	0.085	0.071
الثاني	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	11	0.634	0.816
الثالث	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	7	1.069	0.203
الرابع	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	10	0.085	0.073
	جميع الفقرات	**38**	**0.083**	**0.092**

ويوضح الجدول رقم (4.1) نتائج الإختبار حيث إن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

4.2 تحليل فقرات ومحاور الدراسة

تم استخدام إختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الإستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النسبي أكبر من 60% والمتوسط الحسابي أكبر من المتوسط (المحايد) 3، وغير ذلك تكون الفقرة غير إيجابية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها.

4.3 خصائص وسمات عينة الدراسة للمعلومات:

1) العمر:

جدول (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	9	11.5
من 25 إلى 35 سنة	60	76.9
من 36 إلى 45 سنة	7	9.0
46 سنة فأكثر	2	2.6
المجموع	**78**	**100.0**

يبين جدول رقم (4.2) أن 11.5% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم "أقل من 25 سنة"، و76.9% تراوحت أعمارهم "من 25 إلى 35 سنة"، و9.0% تراوحت أعمارهم "من 36 إلى 45 سنة"، و2.6% تراوحت أعمارهم "46 سنة فأكثر" إذا هنا عنصر الشباب هو الأكثر ذات خبرة وهذا ما تحتاجه المنظمات الأهلية حسب طبيعة عملها وهذا يعزز من ثقة الباحث في إجابات المبحوثين.

2) المؤهل العلمي:

جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	3	3.8
بكالوريوس	75	96.2
ماجستير	0	0.0
دكتوراه	0	0.0
المجموع	**78**	**100.0**

يبين جدول رقم (4.3) أن 3.8% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "دبلوم"، و96.2% مؤهلهم العلمي "بكالوريوس" وهذا يدل على إن سبب إرتفاع نسبة البكالوريوس عن باقي المؤهلات لأن وظائفهم لا تحتاج إلى درجات علمية عالية مثل درجتي الماجستير والدكتوراه بمقدار ما يحتاج إلى الخبرة والدراية في العمل إضافة إلى كثرة عدد الخرجين من حملة البكالوريوس العاطلين عن العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) التخصص:

جدول (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	50	64.1
إدارة أعمال	13	16.6
علوم مصرفية	7	9.0
تخصصات أخرى	8	10.3
المجموع	**78**	**100.0**

يبين جدول رقم (4.4) أن 64.1% من عينة الدراسة تخصصهم "محاسبة"، و16.6% تخصصهم "إدارة أعمال"، و9.0% تخصصهم "علوم مصرفية"، و10.3% تخصصهم "تخصصات أخرى" مثل "رياضيات، تربية، هندسة". نلاحظ أن الذين تخصصهم محاسبة أكبر من التخصصات الأخرى يرجع ذلك إلى طبيعة عينة مجتمع الدراسة التي اعتمدت على العاملين في الأقسام المالية والرقابية مما يعكس بالإيجاب على فهم فقرات الاستبانة والإجابة عليها بشكل صحيح.

4) المستوى الوظيفي:

جدول (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	41	52.6
مدير مالي	15	19.2
مدقق داخلي	6	7.7
وظائف أخرى	16	20.5
المجموع	**78**	**100.0**

يبين جدول رقم (4.5) أن 52.6% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "محاسب"، و19.2% المسمى الوظيفي لهم "مدير مالي"، و7.7% المسمى الوظيفي لهم "مدقق داخلي"، و20.5% المسمى الوظيفي لهم "وظائف أخرى" مثل "منسق أو مدير تنفيذي" نسبة المحاسب 52.6% ترجع إلى طبيعة عينة مجتمع الدراسة وطبيعة العمل بالأقسام المالية والرقابية حيث العدد الأكبر لوظائف المحاسبين والعدد الأقل مدراء ماليون والمدققين وبتالي فأن الوظائف المالية بلغت نسبتها 80% تقريباً وهذا يعزز من ثقة الباحث في إجابات المبحوثين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5) سنوات الخبرة:

جدول (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	20	25.6
من 5 إلى 10 سنوات	54	69.2
من 11 إلى 15 سنة	2	2.6
16 سنة فأكثر	2	2.6
المجموع	**78**	**100.0**

يبين جدول رقم (4.6) أن 74.4% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لهم من "5 سنوات فأكثر" ويعزي إرتفاع نسبة من يملكون خبرات لسنوات طويلة لأن تركيز المنظمات على توظيف هذه الفئة التي يتوافر لديها عنصر الشباب والخبرة وهذا يزيد من الثقة في النتائج التي تم الحصول عليها من قبل المبحوثين.

6) عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال عملك الحالي:

جدول (4.7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال عملك الحالي

عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال عملك الحالي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 4 دورات	15	19.2
من 4 إلى 10 دورات	43	55.2
11 دورة فأكثر	20	25.6
لا يوجد	0	0.0
المجموع	**78**	**100.0**

يبين جدول رقم (4.7) أن 80.8% حصلوا على 4 دورات فأكثر في مجال عملهم الحالي وأن ارتفاع نسبة من يحصل على الدورات التدريبية ووصول نسبة عدم الحصول على دورات 0% هذا مؤشر إيجابي على أن المؤسسات الأهلية تقوم بتطوير موظفيها والاهتمام بهم وهذا يؤكد على الخبرة في عملهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.4 تحليل فقرات وإختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولي: زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة المركز المالي يؤثر إيجابياً على نظام الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وكذلك إيجاد العينة الاحتمالية وكذلك إيجاد العينة الاحتمالية لجميع فقرات المحور الأول، وتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول كما هو موضح في جدول رقم (4.8) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة المركز المالي).

جدول (4.8): تحليل فقرات المحور الأول (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة المركز المالي).

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	يؤدي إفصاح المؤسسة عن جميع عناصر المركز المالي إلى دعم أنظمة الرقابة والمساءلة.	4.08	0.679	81.54	14.000	0.000	1
2	تطبيق المؤسسة للمعايير المعتمدة في إعداد التقارير المالية السنوية لها يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.91	0.856	78.21	9.396	0.000	2
10	مقارنة بنود المركز المالي الحقيقة مع المخطط لها يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة .	3.68	1.111	73.59	5.403	0.000	3
5	يقدم التقرير المالي وصفاً للرقابة الداخلية وهذا يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.67	0.816	73.33	7.211	0.000	4
7	توضيح التقرير المالي العجز أو الفائض الفعلي للمؤسسة يساعد في دعم الرقابة والمساءلة.	3.58	1.000	71.54	5.094	0.000	5
9	توضيح المؤسسة من خلال التقرير المالي الفرق بين بنود المركز المالي الفعلي والمخطط له يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.41	1.242	68.21	2.916	0.005	6
8	بيان عناصر قائمة المركز المالي للعام السابق	3.36	1.248	67.18	2.540	0.013	7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
	والحالي ومقارنتهما مع بعض يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.						
3	تحديد طريقة الإهتلاك للأصول الثابتة والعمر الإنتاجي لها وتحديد حالتها يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.27	1.053	65.38	2.259	0.027	8
6	بيان التقرير المالي القيمة السوقية للنقد والموجودات الفعلية الخاصة بالمؤسسة يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.26	1.189	65.13	1.904	0.061	9
4	كشف المؤسسة عن قيمة الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة الفعلية في قائمة المركز المالي يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.21	1.515	64.10	1.196	0.235	10
	جميع الفقرات	**3.54**	**0.842**	**70.82**	**5.677**	**0.000**	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "77" تساوي 1.99

وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "81.54%" وهي نسبة كبيرة حسب المقياس، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن الحصول على معلومات كاملة تظهر المركز المالي الحقيقي للمؤسسة مما يساهم في دعم وتمكين أنظمة الرقابة المالية والمساءلة في المنظمات الأهلية.
2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "78.21%" وهي نسبة كبيرة حسب المقياس، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على الالتزام بالمعايير المعتمدة في إعداد التقارير المالية يؤدي إلى إفصاح شامل وشفافة تدعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية.

وتبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1- في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "65.13%" وهي بنسبة متوسطة حسب المقياس، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.061" وهي أكبر من 0.05 وكذلك قيمة t اكبر من قيمة t الجدولية وبتالي متوسط الإجابات يوافقون المبحوثين على إظهار القيمة الدفترية أو السوقية يؤثر بدلالة معنوية على التقرير المالي لان هذه منظمات غير ربيحة وفقط الشركات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الربحية هي التي تهتم بإظهار القيمة السوقية مما يدل على إن بيان التقرير المالي القيمة السوقية للنقد والموجودات الفعلية الخاصة بالمنظمة لا يؤثر بدلالة معنوية على أنظمة الرقابة والمساءلة ".

2- في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "64.10%" وهي بنسبة متوسطة حسب المقياس والقيمة الاحتمالية تساوي "0.235" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على إن "كشف المؤسسة عن قيمة الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة الفعلية في قائمة المركز المالي لا يؤثر بدلالة معنوية على دعم الرقابة والمساءلة".

تبين أن أخر فقرتين فقط هم مقبولة من قبل المبحوثين ولكن ليس بتأثير معنوي على دعم أنظمة الرقابة والمساءلة لأن بيان القيمة السوقية للنقد والموجودات وكذلك بيان الأرصدة المدينة والدائنة يتم الاهتمام بها في الشركات الربحية وفقط من هيتم فيها المستثمرون ولذلك فأن هذه البنود لا تؤثر بدلالة معنوية على دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة المركز المالي) تساوي 3.54 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، والانحراف المعياري يساوي 0.842 والوزن النسبي يساوي 70.82% وهي بنسبة درجة كبيرة حسب مقياس ليكرت الخماسي وقيمة t المحسوبة تساوي 5.677 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي1.99، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة المركز المالي يؤثر ايجابياً على نظام الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة عند مستوى دلالة إحصائية. ($\alpha \leq 0,05$). ولقد تم قبول الفرضية بسبب جميع البنود التي تم طرحها في الفرضية الأولى كانت نسبتها 70.82% مقبولة في تحديد مدى تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي في بنود المركز المالي على نظام الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية وهذه النتيجة تتشابه مع ما توصلت له دراسة (العلول، 2008م) على بيئة الشركات التجارية والمؤسسات الأهلية بقطاع غزة.

الفرضية الثانية: زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الإيرادات والمصروفات يؤثر إيجابياً على نظام الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.9) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الإيرادات والمصروفات).

جدول (4.9): تحليل فقرات المحور الثاني (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الإيرادات والمصروفات).

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	يؤدي إفصاح المؤسسة عن جميع عناصر قائمة الإيرادات والمصروفات إلى دعم أنظمة الرقابة والمساءلة.	3.77	1.018	75.38	6.671	0.000	1
10	توضيح الفرق بين بنود قائمة الإيرادات والمصروفات الفعلي والمخطط له يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.59	1.037	71.79	5.021	0.000	2
7	إفصاح المؤسسة عن الإيرادات الناتجة من الأنشطة الاستثمارية يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.49	1.235	69.74	3.483	0.001	3
6	قيام المؤسسة بتفصيل وتبويب المصاريف التي تخص المشاريع والمؤسسة كلاً على حدة يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.46	1.256	69.23	3.247	0.002	4
8	وجود مساءلة على المصاريف التي تخص المشاريع والمؤسسة من الجهات الممولة (المانحة) يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.46	1.256	69.23	3.247	0.002	5
2	قيام المؤسسة بإظهار جميع المنح والايرادات الممولة مباشرة من مانحين يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.38	1.119	67.69	3.035	0.003	6
5	بيان المؤسسة جميع التبرعات العينية المقدمة لها ومصادرها يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.36	1.139	67.18	2.783	0.007	7
4	إفصاح المؤسسة عن إهتلاكات الأصول الثابتة التي تخص العام يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.35	1.126	66.92	2.715	0.008	8
9	الإفصاح عن تفصيل وتبويب المصاريف التي تخص المشاريع داخل التقرير يؤثر على التمويل وهذا يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.35	1.226	66.92	2.494	0.015	9
11	مقارنة بنود قائمة الإيرادات والمصروفات الحقيقة مع المخطط لها يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.03	1.367	60.51	0.166	0.869	10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
3	كشف المؤسسة عن جميع المنح والايرادات فقط التي تخص العام يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.01	1.304	60.26	0.087	0.931	11
	جميع الفقرات	**3.39**	**1.005**	**67.72**	**3.391**	**0.001**	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "77" تساوي 1.99

وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "75.38%" وهي بنسبة درجة كبيرة، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إفصاح المؤسسة عن جميع عناصر قائمة الإيرادات والمصروفات يؤدي إلى دعم أنظمة الرقابة والمساءلة".

2- في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "71.79%" وهي بنسبة درجة كبيرة حسب المقياس، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "توضيح الفرق بين بنود قائمة الإيرادات والمصروفات الفعلي والمخطط له يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة".

وتبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1- في الفقرة رقم "11" بلغ الوزن النسبي "60.51%" وهي بدرجة متوسطة حسب المقياس، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.869" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على إن مقارنة بنود قائمة الإيرادات والمصروفات الحقيقة مع المخطط لها بدون توضيح الفروق ما بين المخطط والفعلي أي الانحرافات لا يؤثر على دعم أنظمة الرقابة والمساءلة بدلالة معنوية.

2- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "60.26%" وهي بدرجة متوسطة حسب المقياس، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.931" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على إن "كشف المؤسسة عن جميع المنح والايرادات فقط التي تخص العام لا يؤثر بدرجة معنوية على دعم الرقابة والمساءلة لأنه قد تكون هناك منح وإيرادات لأكثر من سنة وعند إظهارها بما يخص العام قد تكون مضللة ويوجد لها عمليات كمالية مستقبلية".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الإيرادات والمصروفات) تساوي 3.39 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، والانحراف المعياري يساوي 1.005 والوزن النسبي يساوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

67.72% وهي بدرجة متوسطة حسب مقياس ليكرت الخماسي، وقيمة t المحسوبة تساوي 3.391 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة الإيرادات والمصروفات يؤثر إيجابياً على نظام الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$) أن زيادة الإفصاح المحاسبي والشفافية عن بنود قائمة الإيرادات والمصروفات يؤثر إيجابياً على دعم أنظمة الرقابة والمساءلة وبذلك تم قبول الفرضية.

الفرضية الثالثة: زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التدفقات النقدية يؤثر ايجابياً على نظام الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.10) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التدفقات النقدية).

جدول (4.10): تحليل فقرات المحور الثالث (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التدفقات النقدية).

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	يؤدي إفصاح المؤسسة عن جميع بنود قائمة التدفقات النقدية إلى دعم أنظمة الرقابة والمساءلة.	3.63	0.913	72.56	6.075	0.000	1
6	توضيح المؤسسة من خلال التقرير المالي الفرق بين بنود قائمة التدفقات النقدية الفعلي والمخطط له يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.44	0.920	68.72	4.184	0.000	2
4	إفصاح المؤسسة عن التغيرات في الإهتلاكات في نهاية العام يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.32	0.933	66.41	3.035	0.003	3
5	كفاية الإفصاح عن بنود قائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى زيادة التمويل من الجهات المانحة ويدعم الرقابة والمساءلة.	3.26	1.304	65.13	1.737	0.086	4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
2	الإفصاح عن التغيير في صافي الموجودات الثابتة يؤدي إلى دعم أنظمة الرقابة والمساءلة.	3.19	1.094	63.85	1.553	0.125	5
7	مقارنة بنود قائمة التدفقات النقدية الحقيقة مع المخطط لها يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.08	1.297	61.54	0.524	0.602	6
3	توضيح المؤسسة القيمة الدفترية للموجودات المستبعدة يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	2.85	1.378	56.92	-0.986	0.327	7
	جميع الفقرات	**3.25**	**0.951**	**65.02**	**2.331**	**0.022**	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "77" تساوي 1.99

وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "72.56%" وهي بدرجة كبير حسب المقياس، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "يؤدي إفصاح المؤسسة عن جميع بنود قائمة التدفقات النقدية إلى دعم أنظمة الرقابة والمساءلة".

2- في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "68.72%" وهي بدرجة كبيرة حسب المقياس، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "توضيح المؤسسة من خلال التقرير المالي الفرق بين بنود قائمة التدفقات النقدية الفعلي والمخطط له يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة".

وتبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1- في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "61.54%" وهي بدرجة متوسطة حسب المقياس، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.602" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "مقارنة بنود قائمة التدفقات النقدية الحقيقة مع المخطط لها بدون توضيح الفروق بينهما أي الانحرافات لا يؤثر بدلالة معنوية على دعم الرقابة والمساءلة لأن الانحرافات هي التي تقيس مدى دقة العمل المخطط مع المنفذ فعلي".

2- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "56.92%" وهي بدرجة متوسطة حسب المقياس والقيمة الاحتمالية تساوي "0.327" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "توضيح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسة القيمة الدفترية للموجودات المستبعدة لا يؤثر بدلالة معنوية على دعم الرقابة والمساءلة".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التدفقات النقدية) تساوي 3.25 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، والانحراف المعياري يساوي0.951 والوزن النسبي يساوي 65.02% وهي بدرجة متوسطة حسب مقياس ليكرت الخماسي "وقيمة t المحسوبة تساوي 2.331 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.022 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التدفقات النقدية يؤثر ايجابياً على نظام الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة عند مستوى دلالة إحصائية (α≤ 0,05). لقد تم قبول الفرضية بناءً على الاحصائيات والتحليل لإجابات المبحوثين التي تقول أن الإفصاح والشفافية عن بنود قائمة التدفقات النقدية تؤثر إيجابياً على أنظمة الرقابة والمساءلة وهذا يتشابه مع دراسة كلاً من (العلول، 2008م) .

الفرضية الرابعة: زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية التي تعكسها السياسات المالية الداخلية يؤثر ايجابياً على نظام الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة عند مستوى دلالة إحصائية (α≤ 0,05).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.11) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية التي تعكسها السياسات المالية الداخلية).

جدول (4.11): تحليل فقرات المحور الرابع (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية التي تعكسها السياسات المالية الداخلية).

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
10	تمتاز تقارير المؤسسة للممول بالشفافية والوضوح مما تساعد في زيادة الأموال الممنوحة ودعم الرقابة والمساءلة.	4.04	0.959	80.77	9.559	0.000	1
4	إتباع المؤسسة سياسة واضحة للمساءلة الإدارية والمالية يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.86	0.922	77.18	8.229	0.000	2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
2	تلزم معايير المحاسبة الدولية المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المالية الداخلية المتبعة وهذا يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.78	0.935	75.64	7.388	0.000	3
1	إفصاح المؤسسة عن السياسات المالية الداخلية المتبعة في المؤسسة يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.73	0.848	74.62	7.613	0.000	4
6	يهدف الإفصاح المحاسبي للسياسات المالية الداخلية إلى زيادة ثقة الممول في المؤسسة ودعم الرقابة والمساءلة.	3.73	1.192	74.62	5.416	0.000	5
8	الإفصاح عن السياسات المالية الداخلية يؤدي إلى زيادة فعالية نظام الرقابة والمساءلة في المؤسسة.	3.68	1.051	73.59	5.712	0.000	6
9	السياسات المالية الداخلية دقيقة أكثر من السياسات المالية الخارجية وهذا يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.64	1.069	72.82	5.297	0.000	7
7	وجود سياسة عامة واضحة للنشر والإفصاح عن التقارير المالية في المؤسسة يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.63	1.082	72.56	5.126	0.000	8
3	توضيح المؤسسة كيفية تحصيل وتسجيل وصرف الأموال الخاصة بالمؤسسة بصورة كافية وواضحة يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.37	1.378	67.44	2.383	0.020	9
5	يهدف الإفصاح المحاسبي للسياسات المالية والإدارية المطبقة إلى تحقيق أهداف المؤسسة ويؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.	3.36	1.248	67.18	2.540	0.013	10
	جميع الفقرات	**3.68**	**0.861**	**73.64**	**6.999**	**0.000**	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "77" تساوي 1.99

وتبين أن نتائج أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1- في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "80.77%" وهي بدرجة كبيرة حسب المقياس والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "تمتاز تقارير المؤسسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للممول بالشفافية والوضوح مما تساعد في زيادة الأموال الممنوحة ودعم أنظمة الرقابة والمساءلة".

2- في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "77.18%" وهي بدرجة كبيرة حسب المقياس، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "إتباع المؤسسة سياسة واضحة للمساءلة الإدارية والمالية يؤدي إلى دعم أنظمة الرقابة والمساءلة".

وتبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "67.44%" وهي بدرجة متوسطة حسب المقياس والقيمة الاحتمالية تساوي "0.020" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "توضيح المؤسسة كيفية تحصيل وتسجيل وصرف الأموال الخاصة بالمؤسسة بصورة كافية وواضحة لا يؤثر بدلالة معنوية على دعم أنظمة الرقابة والمساءلة".

2- في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "67.18%" وهي بدرجة متوسطة حسب المقياس، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.013" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "الإفصاح المحاسبي للسياسات المالية والإدارية المطبقة يهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة ولا يؤثر بدلالة معنوية على دعم أنظمة الرقابة والمساءلة".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية التي تعكسها السياسات المالية الداخلية) تساوي 3.68 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، والانحراف المعياري يساوي 0.861 والوزن النسبي يساوي 73.64% وهي بدرجة كبيرة حسب مقياس ليكرت الخماسي "وقيمة t المحسوبة تساوي 6.999 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية التي تعكسها السياسات المالية الداخلية يؤثر إيجابياً على نظام الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$). لقد أوضحت تحليل إجابات المبحوثين على الإستبانة بأن السياسات المالية لها دور فعال في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية وهذا أعطى بدوره قبول الفرضية التي تعزي إلى الإفصاح عن السياسات المالية يؤثر على أنظمة الرقابة والمساءلة وهذا يتشابه مع دراسة كلاً من (الحسنات، 2013م) و(مكي، 2009م) و(دلول، 2013م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل الفرضية الرئيسة الأولى: الإفصاح المحاسبي له دور كبير في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة عند مستوى دلالة (α≤ 0,05).

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.12) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة: دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة، وتبين النتائج أن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة تساوي 3.48 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، والانحراف المعياري يساوي 0.875، والوزن النسبي يساوي 69.60% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 4.843 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على الإفصاح المحاسبي له دور كبير في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة عند مستوى دلالة (α≤ 0,05) لقد بينت جميع المحاور مدى أهمية الإفصاح ودوره في التأثير على أنظمة الرقابة والمساءلة التي تتبعها المؤسسة.

جدول (4.12): تحليل محاور الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة.

المحور	عنوان المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
الرابع	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن السياسات المالية الداخلية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	3.68	0.861	73.64	6.999	0.000	1
الأول	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	3.54	0.842	70.82	5.677	0.000	2
الثاني	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	3.39	1.005	67.72	3.391	0.001	3
الثالث	تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة	3.25	0.951	65.02	2.331	0.022	4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور	عنوان المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
	الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.						
	جميع المحاور	**3.48**	**0.875**	**69.60**	**4.843**	**0.000**	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "77" تساوي 1.99

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية في مجال العمل الحالي).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى العمر.

جدول (4.13): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى العمر.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	6.096	3	2.032	3.103	0.032
	داخل المجموعات	48.453	74	0.655		
	المجموع	54.549	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات المصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	8.608	3	2.869	3.071	0.033
	داخل المجموعات	69.131	74	0.934		
	المجموع	77.739	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي	بين المجموعات	9.772	3	3.257	4.029	0.010
	داخل المجموعات	59.828	74	0.808		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	المجموع	69.599	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن السياسات المالية الداخلية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	1.355	3	0.452	0.600	0.617
	داخل المجموعات	55.680	74	0.752		
	المجموع	57.035	77			
جميع فقرات الاستبانة	بين المجموعات	5.634	3	1.878	2.607	0.058
	داخل المجموعات	53.308	74	0.720		
	المجموع	58.942	77			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 74" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.73

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (4.14) والذي يبين أنه توجد فروق في كلا من المحاور الثلاثة الاولى (تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية، تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية، تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية).

حيث إن القيمة الاحتمالية لكل منهما 0.032، 0.033، 0.010 على الترتيب وهي أقل من 0.05 كما تبين النتائج أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 2.607 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.73، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.058 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) إن العمر لا يؤثر على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متوسط اجابات المبحوثين لأن الاستجابة عن الاستبيان لا يحتاج إلى عمر صغير أو كبير بقدر ما يحتاجه الدراية في العمل والوعي للعمل لذلك لا يوجد اختلافات.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).

جدول (4.14): نتائج اختبار t حسب للفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة يعزى إلى المؤهل العلمي.

المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	دبلوم	3	4.07	0.153	1.105	0.273
	بكالوريوس	75	3.52	0.851		
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	دبلوم	3	3.88	0.533	0.865	0.390
	بكالوريوس	75	3.37	1.016		
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	دبلوم	3	3.76	0.360	0.949	0.346
	بكالوريوس	75	3.23	0.962		
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن السياسات المالية الداخلية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	دبلوم	3	3.67	0.321	-0.031	0.975
	بكالوريوس	75	3.68	0.876		
جميع محاور الاستبانة	دبلوم	3	3.85	0.329	0.747	0.457
	بكالوريوس	75	3.46	0.888		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "76" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.99

تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة يعزى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة (0,05 ≥α) والنتائج مبينة في جدول رقم (4.14) والذي يبين أن قيمة t المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.747 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.457 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة يعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة (0,05 ≥α) أن المؤهل العلمي لا يدل على وجود اختلافات بين استجابات المبحوثين لأنه لا تحتاج إلى مؤهلات بقدر ما تحتاج إلى الخبرة والدراية في العمل.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05 ≥α) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى التخصص(محاسبة، إدارة أعمال، علوم مصرفية، أخرى).

جدول (4.15): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى التخصص

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	5.270	3	1.757	2.638	0.056
	داخل المجموعات	49.279	74	0.666		
	المجموع	54.549	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	8.360	3	2.787	2.972	0.037
	داخل المجموعات	69.378	74	0.938		
	المجموع	77.739	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	6.399	3	2.133	2.498	0.066
	داخل المجموعات	63.200	74	0.854		
	المجموع	69.599	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن السياسات المالية الداخلية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	6.702	3	2.234	3.285	0.025
	داخل المجموعات	50.333	74	0.680		
	المجموع	57.035	77			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع فقرات الاستبانة	بين المجموعات	6.515	3	2.172	3.065	0.033
	داخل المجموعات	52.427	74	0.708		
	المجموع	58.942	77			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 74" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.73

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى التخصص عند مستوى دلالة (0,05 ≥α) والنتائج مبينة في جدول رقم (4.15) والذي يبين انه توجد فروق في كلا من المحور الثاني والرابع (تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية، تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية) حيث إن القيمة الاحتمالية لكل منهما 0.037، 0.025 على الترتيب وهي أقل من 0.05 كما تبين النتائج أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 3.065 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.73، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.033 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى التخصص عند مستوى دلالة (0,05 ≥α) أن اختلاف التخصصات للمبحثين يدل على وجود فروق بين متوسط اجابات المبحوثين على الفقرات لان ذات التخصصات المالية وخاصة المحاسبة يكون لديهم فهم اكبر من باقي التخصصات بأمور الإفصاح والتدقيق المالي وغيرها التي تخص المنظمات الأهلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.16): اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير التخصص

الفرق بين المتوسطات	محاسبة	إدارة أعمال	علوم مصرفية	تخصصات أخرى
محاسبة		0.525	0.732	-0.240
إدارة أعمال	-0.525		0.207	-0.766
علوم مصرفية	-0.732	-0.207		-0.973*
غير ذلك	0.240	0.766	0.973*	

ويبين اختبار شفيه للفروق المتعددة جدول رقم (4.16) أن الفروق بين فئتي "علوم مصرفية" و"تخصصات أخرى" والفروق لصالح الفئة "تخصصات أخرى". ويري الباحث ان الفروقات ناتجة من الغير متخصصين ليس لهم دراية أو خبرة في موضوع الدراسة مثل المتخصصين في المحاسبة أو العلوم المصرفية أو إدارة الاعمال.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى المستوى الوظيفي.

جدول (4.17): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى المستوى الوظيفي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	2.266	3	0.755	1.069	0.367
	داخل المجموعات	52.282	74	0.707		
	المجموع	54.549	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	8.471	3	2.824	3.016	0.035
	داخل المجموعات	69.268	74	0.936		
	المجموع	77.739	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	3.094	3	1.031	1.148	0.336
	داخل المجموعات	66.505	74	0.899		
	المجموع	69.599	77			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
تـأثير زيـادة الإفصـاح المحاسـبي ضـمن السياسـات الماليـة الداخليـة علـى أنظمـة الرقابـة والمسـاءلة فـي المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	5.816	3	1.939	2.801	0.046
	داخل المجموعات	51.219	74	0.692		
	المجموع	57.035	77			
جميع فقرات الاستبانة	بين المجموعات	4.611	3	1.537	2.094	0.108
	داخل المجموعات	54.331	74	0.734		
	المجموع	58.942	77			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 74" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.73

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى المستوى الوظيفي عند مستوى دلالة (α≤ 0,05) والنتائج مبينة في جدول رقم (4.17) والذي يبين أنه توجد فروق في كلا من المحور الثاني والرابع (تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية، تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية) حيث إن القيمة الاحتمالية لكل منهما 0.035، 0.046 على الترتيب وهي أقل من 0.05 كما تبين النتائج أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 2.094 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.73، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.108 وهي اكبر من0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى المستوى الوظيفي عند مستوى دلالة (α≤ 0,05) أن اختلاف المسميات الوظيفية لا تؤثر على إجابات المبحوثين لان الاجابة عن الاستبيان لا يحتاج الي مسميات مختلفة بقدر ما تحتاجه الخبرة والدراية في العمل لذلك لا توجد اختلافات بين متوسط اجابات المبحوثين على جميع الفقرات تعزي إلى المستوى الوظيفي.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ 0,05) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.18): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية	بين المجموعات	7.899	3	2.633	4.177	0.009
	داخل المجموعات	46.649	74	0.630		
	المجموع	54.549	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية	بين المجموعات	13.799	3	4.600	5.323	0.002
	داخل المجموعات	63.940	74	0.864		
	المجموع	77.739	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية	بين المجموعات	13.104	3	4.368	5.722	0.001
	داخل المجموعات	56.495	74	0.763		
	المجموع	69.599	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن السياسات المالية الداخلية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية	بين المجموعات	9.070	3	3.023	4.664	0.005
	داخل المجموعات	47.965	74	0.648		
	المجموع	57.035	77			
جميع فقرات الاستبانة	بين المجموعات	10.645	3	3.548	5.437	0.002
	داخل المجموعات	48.296	74	0.653		
	المجموع	58.942	77			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 74" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.73

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة (α≤ 0,05) والنتائج مبينة في جدول رقم (4.18) والذي يبين أنه توجد فروق في كل محور من محاور الدراسة (تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية، تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية، تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية، تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية) حيث إن القيمة الاحتمالية لكل منهما 0.009، 0.002، 0.001، 0.005 على الترتيب وهي أقل من 0.05 كما تبين النتائج أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 5.437 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.73، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.002 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة (α≤ 0,05) أن سنوات الخبرة لدي المبحوثين تؤثر ايجابياً على فهم والوعي المالي للمنظمات على عكس الذين لديهم سنوات خبرة أقل وبتالي توجد فروق بين متوسط اجابات المبحوثين لجميع الفقرات تعزي إلى سنوات الخبرة.

جدول (4.19): اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير سنوات الخبرة

الفرق بين المتوسطات	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	16 سنة فأكثر
أقل من 5 سنوات		0.732*	0.658	-0.658
من 5 إلى 10 سنوات	-0.7324*		-0.075	-1.390
من 11 إلى 15 سنة	-0.658	0.075		-1.316
16 سنة فأكثر	0.658	1.390	1.316	

ويبين اختبار شفيه للفروق المتعددة جدول رقم (4.19) أن الفروق بين فئتي "من 5 إلى 10 سنوات" و"أقل من 5 سنوات" والفروق لصالح الفئة "أقل من 5 سنوات".

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ 0,05) بين متوسط استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى عدد الدورات التدريبية في مجال العمل الحالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.20): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى عدد الدورات التدريبية في مجال العمل الحالي.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	5.417	2	2.709	4.135	0.020
	داخل المجموعات	49.131	75	0.655		
	المجموع	54.549	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	10.840	2	5.420	6.076	0.004
	داخل المجموعات	66.899	75	0.892		
	المجموع	77.739	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	8.091	2	4.045	4.933	0.010
	داخل المجموعات	61.508	75	0.820		
	المجموع	69.599	77			
تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن السياسات المالية الداخلية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.	بين المجموعات	5.744	2	2.872	4.200	0.019
	داخل المجموعات	51.290	75	0.684		
	المجموع	57.035	77			
جميع فقرات الاستبانة	بين المجموعات	7.386	2	3.693	5.372	0.007
	داخل المجموعات	51.556	75	0.687		
	المجموع	58.942	77			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 75" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.12

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى عدد الدورات التدريبية في مجال العمل الحالي عند مستوى دلالة (α≤ 0,05) والنتائج مبينة في جدول رقم (4.20) والذي يبين وجود فروق في كل محور من محاور الدراسة (تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية، تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية، تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية، تأثير زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية) حيث إن القيمة الاحتمالية لكل منهما 0.020، 0.004، 0.010، 0.019 على الترتيب وهي أقل من 0.05، كما تبين النتائج أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 5.372 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.12، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.007 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة تعزى إلى عدد الدورات التدريبية في مجال العمل الحالي عند مستوى دلالة (α≤ 0,05) أن الزيادة في عدد الدورات التدريبية لدي المبحوثين تعطي فهمً أفضل وخبرة ووعي للبيانات المالية أكثر من الذين لديهم دورات أقل وهذا نتج عنه بوجود فروق بين متوسط الاجابات المبحوثين لجميع الفقرات تعزى إلى عدد الدورات التدريبية في مجال العمل الحالي.

جدول (4.21): اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير عدد الدورات التدريبية في مجال العمل الحالي

الفرق بين المتوسطات	أقل من 4 دورات	من 4 إلى 10 دورات	11 دورة فأكثر
أقل من 4 دورات		0.466	0.923*
من 4 إلى 10 دورات	-0.466		0.457
11 دورة فأكثر	-0.923*	-0.457	

ويبين اختبار شفيه للفروق المتعددة جدول رقم (4.21) أن الفروق بين فئتي "11 دورة فأكثر" و"أقل من 4 دورات" والفروق لصالح الفئة "أقل من 4 دورات"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج:

1. الإفصاح المحاسبي عن السياسات المالية الداخلية يؤثر بشكل كبيراً على دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية ويليها الإفصاح عن المعلومات المالية في قائمة المركز المالي وثم قائمة الإيرادات والمصروفات وأخيراً قائمة التدفقات النقدية.
2. إن اهتمام المنظمات الأهلية بالإفصاح المحاسبي عن جميع بنود قائمة المركز المالي يجعل البيانات المالية تمتاز بالمصداقية والشفافية وهذا يزيد من ثقة الممولين والمجتمع المحلي في هذه المنظمات ويساعدها في دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة.
3. إفصاح المنظمات الأهلية عن البيانات المالية للسنوات السابقة والمخططة لها والمنفذ فعلي وكذلك عن تفاصيل الأصول الثابتة وإهلاكاها وبيان مستحقاتها المدينة والدائنة يؤكد أن البيانات المالية للمنظمة تمتاز بالوضوح والشفافية والمصداقية لتستفيد منها الجهات المعنية والرقابية في إعداد التقارير المالية وتحقيق أهدافها.
4. تظهر الزيادة في الإفصاح المحاسبي للمنظمات الأهلية عن بنود قائمة الإيرادات والمصروفات تفصيلاً واضحاً للبيانات المالية الأمر الذي يجعل البيانات المالية تمتاز بالمصداقية والموثوقية من قبل الجهات المانحة والممولة للمشاريع وهذا يدعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية.
5. زيادة الإفصاح عن بنود قائمة التدفقات النقدية يساعد في توضيح نسب السيولة وقدرة المنظمات الأهلية على سداد التزاماتها وهذا يدعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية.
6. توضح الزيادة في الإفصاح المحاسبي عن السياسات المالية الداخلية للمنظمات الأهلية عن شفافية ومصداقية البيانات المالية الصادرة منها وهذا يدعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية.
7. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اجابات المبحوثين حول دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية تعزى إلى المتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، المستوي الوظيفي، سنوات الخبرة) ويوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات المبحوثين تعزى إلى المتغيرات (التخصص، عدد الدورات التدريبية في مجال عمله).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.2 التوصيات:

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن تحديد التوصيات كتالي:

1. ضرورة التزام المنظمات الأهلية بزيادة الإفصاح عن جميع بنود قائمة المركز المالي.
2. ضرورة العمل على زيادة الإفصاح عن تفاصيل واضحة للبيانات المالية لبنود قائمة الإيرادات والمصروفات في المنظمات الأهلية.
3. ضرورة زيادة إفصاح المنظمات الأهلية عن بنود قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها.
4. ضرورة وضع سياسات مالية داخلية موحدة وواضحة وملزمة لجميع المنظمات ويتم الإفصاح عنها وكذلك تتطرق إلى أهمية وفوائد الإفصاح المحاسبي في المنظمات الأهلية.
5. تعزيز القدرات المحاسبية لدى العاملين في المنظمات الأهلية من خلال الدورات المتخصصة في هذا المجال.

5.3 الدراسات المستقبلية:

1) مدى التزام المنظمات الأهلية بمعايير المحاسبة الدولية في التقارير المالية الخارجية.
2) دور المراجع الخارجي على زيادة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المعدة في المنظمات الأهلية.
3) دور الرقابة الداخلية في دعم الإفصاح المحاسبي ومدى التزامها في السياسات المالية المتبعة بالمنظمات الأهلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر و المراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع العربية

أحمد، زغدار؛ محمد، سفير. (2010م). خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS). *مجلة الباحث*، *7* (1)، 83-92.

أرديني، طه. (2006م). الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية"، *مجلة تنمية الرافدين*، *83* (28)، 151-173.

بدر، رشاد. (2009م). أثر تطبيق مبادئ الجودة الشاملة على أداء المؤسسات الأهلية الاجنبية العاملة في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

البكوع، فيحاء؛ واحمد، منهل. (2012م). تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية"، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، *35* (92).

الجديلي، محمد. (2005م). دور الموازنة كأداة تخطيط مالي في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

أبو جراد، رجب. (2015م). العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

الجعبري، مجدي. (2013م). أثر التجارة الالكترونية على الإفصاح المحاسبي"، *مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك*، *14* (1)، 61-83.

الجعبري، مجدي. (2015م). الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانيه على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) (رسالة دكتوراه غير منشورة). الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك.

حبيب، خالد. (2011م). مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسن، نور. (2015م). درجة ممارسة إدارة الجامعة الإسلامية للمساءلة الإدارية وعلاقتها بدرجة فاعلية الأداء الإداري لموظفيها (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

الحسنات، يسري. (2013م). واقع متطلبات الشفافية الإدارية لدى منظمات المجتمع المدني ودور الجهات ذات العلاقة في تعزيزها (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

المجلس التشريعي الفلسطيني، (2000م)، قانون بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1)، فلسطين.

حلاسة، محمد منتصر. (2013م). واقع استخدام المنظمات الأهلية في قطاع غزة لشبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز علاقتها بالجمهور (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

خالد، مرعي، حتاملة، أريج. (2012م). الدور الرقابي لديوان المحاسبة وفاعليته في الجامعات الرسيمة الأردنية"، *مجلة المنارة*، *19*(2)، 143- 174.

دحبور، محمد. (2009م). مجالات مساهمة الإفصاح الإعلامي في تقرير المراجعة المعدل لتضييق فجوة التوقعات (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة) الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الدحدوح، فادي. (2014م). واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد في المنظمات الأهلية الفلسطينية في محافظة غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأقصى، غزة.

دلول، هبة. (2013م). تقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة الدولية وتأثيره على استمرارية التمويل (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

دية، موسي. (2007م). القواعد المالية والإدارية في العمل الأهلي التي تعزز مبادئ الشفافية ونظم المساءلة وقيم النزاهة"، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، الطبعة الأولي، القدس، فلسطين.

مسلم، خالد. (2011م). مدى فعالية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة : دراسة استطلاعية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذنيبات، علي؛ خميس، بشير. (2008م). المعايير العامة (الشخصية) للتدقيق معايير رمزية أم معايير هادفة إلى تحقيق الشفافية المالية؟"، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، *35*(2)، 343- 362.

الرحاحلة، محمد. (2006م). دور قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على الأموال العامة في المملكة الأردنية الهاشمية في ظل المتغيرات المعاصرة" *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، *2*(2)، 282-315.

زلاسي، لطفي. (2015م). دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية، دراسة حالة: مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي (رسالة الماجستير غير منشورة). جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

الزمار، محمود. (2015م). مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

زهران، السيد. (2011م). "أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة"، موجز تنفيذي، وحدة التفتيش المشتركة، جنيف www.fao.org .

أبو سمرة، حامد. (2009م). معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

سايح، بوزيد. (2012م). سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، *مجلة الباحث*، *10*(1)، 55-65.

السبيعي، فارس. (2010م). دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

سلامة، جهاد. (2013م). دور المساءلة في تحسين أداء المعلمين بمدارس وكالة الغوث بغزة من وجهة نظر المديرين وسبل تطويره (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

الشبيل، عون، والمومني، محمد. (2013م). أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مهام مدققي ديوان المحاسبة الأردني في تعزيز المساءلة والشفافية: دراسة ميدانية"، *مجلة المنارة*، *19* (4)، 325- 359.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شرف، جهاد. (2005م). أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية دراسة ميدانية . المؤسسات الأهلية في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

صوالحة، جعفر؛ والسعدي، ابراهيم؛ وشبيطة، محمد. (2013م). تحديث طرق الرقابة الحكومية العليا وفقا لمتطلبات الخصخصة"، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية*، *36*(1)، 1- 290.

الطراونة، رشا؛ العضايلة، علي. (2010م). أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية" *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، *6* (1)، 63- 96.

الطويل، سلمي. (2013م). أثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشأة في تدعيم قرار المدقق عند تقييم القدرة على الاستمرارية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

العبادي، إبراهيم. (2014م). دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي: دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية في محافظة جرش. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، *22*(2)، 263- 288.

عبدالجليل، توفيق؛ أبو نصار، محمد. (2014م). العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية" *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، *41*(2)، 326 -342.

عبدالحميد، حسياني؛ حواس، صلاح. (2013م). أهمية تعزيز عمل لجان المراجعة لمواجهة الفساد المالي الجزائرية في المؤسسات الاقتصادية"، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، *6*(1)، 229 – 248.

عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد. (2001م). البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه. عمان: دار الفكر.

العساف، صالح حمد. (1995م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية" الرياض: مكتبة العبيكان.

العكر، معتز. (2010م). أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلول، عبد المنعم. (2008م). دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

العنزي، فهد. (2015م). تصور استراتيجي لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الأمن الاجتماعي في دولة الكويت (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الكويت.

الغماري، محمود. (2009م). أثر الرقابة المالية على تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين: دراسة ميدانية على الجامعات في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

قرداغي، كاوه. (2011م). أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري: دراسة تحليلية لأراء عينة من مواطني أقليم كوردستان وعلى مستوى محافظتي سليمانية وأربيل" دعم من سايب CIPE وبتنفيذ من قبل منظمة كيدو KEDO.

قويدر، ابراهيم. (2016م). دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في تحقيق معايير الحكم الرشيد في الوزرات الفلسطينية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأقصى، غزة.

كشك، محمد بهجت. (1996م). مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية. دار الطباعة الحرة، الإسكندرية. مصر.

الكفارنة، ميسرة. (2015م). دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين، دراسة تطبيقية اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة 2001-2014 (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

محسن، محمد. (2008م). مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم1 (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

المدلل، إيمان. (2010م). أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

مسعود، أحمد. (2011م). الرقابة المالية في الدولة الإسلامية"، *مجلة ULUM ISLAMIYYAH*، *6*(1)، 127- 147.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكي، سالم. (2009م). مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

النصراوي، سلام. (2015م)، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة مركز دراسات الكوفة*، *36*(1)، 183- 212.

النعيزي، نائل. (2015م). مدي التزام ديوان الرقابة المالية والادارية في فلسطين بمبادئ الشفافية والمساءلة الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإنتوساي) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الاقصى، غزة.

اللولو، محمد. (2009م). مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

الهادي، ضيف الله. (2013م). أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/ IFRS)"، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، *6*(1)، 85 -111.

وحدة ضمان الجودة والتطوير المستمر. (2015م). "آلية المساءلة والمحاسبة" وثيقة المساءلة والمحاسبة في جامعة مدينة السادات، وحدة الطب البشري، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Ahmed, H. (2015). The Impact of corporate governance on research and development voluntary disclosure: UK Evidence (Unpublished Thesis of Doctor). University of Durham, United kingdom.

A.Khrais, M. (2014). The Acceptance and the Implementation of Information Technology (IT) by Palestinian Non-Governmental Organizations (NGOs) in the Gaza Strip (Unpublished Master thesis). University of The Islamic, Gaza.

Al-Shorafa, A. (2016). The Impact of Foreign Aid through NGOs on Economic Development in Gaza Strip (1993-2015) (Unpublished Master thesis). University of The Islamic, Gaza.

Baur, D. & Schmitz, H (2011). Corporations and NGOs: When Accountability Leads to Co-optation 106:9–21 Published online.

Benomran, N. (2015). Influence of Corporate Governance on the Extent of Corporate Social Responsibility and Environmental Reporting, *Journal of Environment and Ecology*, Vol 6(1).

Daniel, Wayne W. (1990). "Kolmogorov–Smirnov one-sample test". Applied Nonparametric Statistics *(2nd ed.). Boston: PWS-Kent. pp. 319–330.*

Ebrahim, A. (2003). Accountability In Practice: Mechanisms for NGOs. *World Development*, 31(5), 813-829.

Eisinga, R.; Te Grotenhuis, M.; Pelzer, B. (2012). "The reliability of a two-item scale: Pearson, Cronbach or Spearman-Brown?". *International Journal of Public Health. 58 (4): 637–642.*

Gelman, Andrew. (2008). "Variance, analysis of". The new Palgrave dictionary of economics (2nd ed.). Basingstoke, Hampshire New York: Palgrave Macmillan.

Good, P. Permutation Tests: A Practical Guide to Resampling Methods for Testing Hypotheses, 2nd ed. New York: Springer-Verlag, 2000.

Khan, T. (2006). Financial reporting disclosure on the internet, Doctor thesis, Australia.

Pudilová, R. (2015). Accountability limited: NGOs in Bosnia and Herzegovina. Master thesis, Central European University, Budapest, Hungary.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ritter, N. (2010). Understanding a widely misunderstood statistic: Cronbach's alpha. Paper presented at Southwestern Educational Research Association (SERA) Conference 2010, New Orleans, LA (ED526237).

Taib, A. (2005). Social and environmental reporting: perceptions of NGOs in Malaysia, Master thesis, Malaysia.

Aranoff, G. (2003). Improving disclosure and transparency in nonprofit accounting, Management Accounting Quarterly, NY: spring, vol. 4.

Li-Chiu, C. (2009). Do Transparency and Disclosure Predict Firm Performance? Taiwan Market, National Formosa University, Elsevier, Science Direct.

James, H., Peter, R.,& James Raymond, V. (2015). Transparency, Protest and Autocratic Instability. the Leitner Political Economy Seminar at Yale University.

www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (1): الاستبانة

الجامعة الاسلامية بـغزة

عمادة الدراسات العليـا

كلية الـتـــــجـــارة

قسم المحاسبة والتمويل

الأخ/ت .....الفـاضـل/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

تعبـئة استبـــانـــة

الموضوع/ دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة: دراسة ميدانية.

تهدف الاستبانة إلى التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة المتبعة في المؤسسات الأهلية بقطاع غزة وذلك كبحث تكميلي لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، حيث أنتم خير مصدر للوصول للمعلومات المطلوبة كونكم أهل الخبرة واختصاص، كما أنكم لن تألو جهداً لمؤازرة الأبحاث العلمية التي تخدم مجتمعنا الفلسطيني.

إن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية بدقة وموضوعية سيؤدي وبدون شك إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة مما سيعود بالنفع والخير لما فيه مصلحة مؤسساتنا ووطنا بإذن الله، علماً بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع خالص التحية وبالغ التقدير والاحترام

الباحث

سليم بشير قشطة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

<u>أولاً: المجموعة الأولى</u>: معلومات عامة.

الرجاء وضع علامة (√) حول البديل المناسب لكل من العبارات التالية:

1) العمر:

( ) أقل من 25 سنة. ( ) من 25 إلى 35 سنة.

( ) من 36 إلى 45 سنة. ( ) 46 سنة فأكثر.

2) المؤهل العلمي:

( ) دبلوم. ( ) بكالوريوس. ( ) ماجستير. ( ) دكتوراه.

3) التخصص:

( ) محاسبة. ( ) إدارة أعمال. ( ) علوم مصرفية. ( ) غير ذلك، حدد----.

4) المستوى الوظيفي:

( ) محاسب. ( ) مدير مالي. ( ) مدقق داخلي. ( ) غير ذلك، حدد----.

5) سنوات الخبرة:

( ) أقل من 5 سنوات. ( ) من 5 إلى 10 سنوات.

( ) من 11 إلى 15 سنة. ( ) 16 سنة فأكثر.

6) عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال عملك الحالي:

( ) أقل من 4 دورات. ( ) من 4 إلى 10 دورات.

( ) 11 دورة فأكثر. ( ) لا يوجد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: <u>المجموعة الثانية:</u> الرجاء وضع علامة (√) حول البديل المناسب لكل من العبارات التالية:

م	العبارة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
أولاً: يؤثر زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة المركز المالي على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية						
1	يؤدي إفصاح المؤسسة عن جميع عناصر المركز المالي إلى دعم أنظمة الرقابة والمساءلة.					
2	تطبيق المؤسسة للمعايير المعتمدة في إعداد التقارير المالية السنوية لها يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
3	تحديد طريقة الإهتلاك للأصول الثابتة والعمر الإنتاجي لها وتحديد حالتها يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
4	كشف المؤسسة عن قيمة الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة الفعلية في قائمة المركز المالي يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
5	يقدم التقرير المالي وصفاً للرقابة الداخلية وهذا يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
6	بيان التقرير المالي القيمة السوقية للنقد والموجودات الفعلية الخاصة بالمؤسسة يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
7	**توضيح التقرير المالي العجز أو الفائض الفعلي للمؤسسة يساعد في دعم الرقابة والمساءلة.**					
8	بيان عناصر قائمة المركز المالي للعام السابق والحالي ومقارنتهما مع بعض يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
9	توضيح المؤسسة من خلال التقرير المالي الفرق بين بنود المركز المالي الفعلي والمخطط له يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	العبارة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
10	مقارنة بنود المركز المالي الحقيقة مع المخطط لها يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
ثانياً: يؤثر زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.						
1	يؤدي إفصاح المؤسسة عن جميع عناصر قائمة الإيرادات والمصروفات إلى دعم أنظمة الرقابة والمساءلة					
2	قيام المؤسسة بإظهار جميع المنح والايرادات الممولة مباشرة من مانحين يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
3	كشف المؤسسة عن جميع المنح والايرادات فقط التي تخص العام يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
4	إفصاح المؤسسة عن إهتلاكات الأصول الثابتة التي تخص العام يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
5	بيان المؤسسة جميع التبرعات العينية المقدمة لها ومصادرها يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
6	قيام المؤسسة بتفصيل وتبويب المصاريف التي تخص المشاريع والمؤسسة كلاً على حدة يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
7	إفصاح المؤسسة عن الإيرادات الناتجة من الأنشطة الاستثمارية يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
8	وجود مساءلة على المصاريف التي تخص المشاريع والمؤسسة من الجهات الممولة (المانحة) يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
9	الإفصاح عن تفصيل وتبويب المصاريف التي تخص المشاريع داخل التقرير يؤثر على التمويل وهذا يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	العبارة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
10	توضيح الفرق بين بنود قائمة الإيرادات والمصروفات الفعلي والمخطط له يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
11	مقارنة بنود قائمة الإيرادات والمصروفات الحقيقة مع المخطط لها يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
ثالثاً: يؤثر زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.						
1	**يؤدي إفصاح المؤسسة عن جميع بنود قائمة التدفقات النقدية إلى دعم أنظمة الرقابة والمساءلة.**					
2	الإفصاح عن التغيير في صافي الموجودات الثابتة يؤدي إلى دعم أنظمة الرقابة والمساءلة.					
3	توضيح المؤسسة القيمة الدفترية للموجودات المستبعدة يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
4	إفصاح المؤسسة عن التغيرات في الإهتلاكات في نهاية العام يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
5	كفاية الإفصاح عن بنود قائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى زيادة التمويل من الجهات المانحة ويدعم الرقابة والمساءلة.					
6	توضيح المؤسسة من خلال التقرير المالي الفرق بين بنود قائمة التدفقات النقدية الفعلي والمخطط له يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
7	مقارنة بنود قائمة التدفقات النقدية الحقيقة مع المخطط لها يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
رابعاً: يؤثر زيادة الإفصاح المحاسبي ضمن السياسات المالية الداخلية على أنظمة الرقابة والمساءلة في المؤسسات الأهلية.						
1	إفصاح المؤسسة عن السياسات المالية الداخلية المتبعة في المؤسسة يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	العبارة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
2	تلزم معايير المحاسبة الدولية المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المالية الداخلية المتبعة وهذا يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
3	توضيح المؤسسة كيفية تحصيل وتسجيل وصرف الأموال الخاصة بالمؤسسة بصورة كافية وواضحة يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
4	إتباع المؤسسة سياسة واضحة للمساءلة الإدارية والمالية يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
5	يهدف الإفصاح المحاسبي للسياسات المالية والإدارية المطبقة إلى تحقيق أهداف المؤسسة ويؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
6	يهدف الإفصاح المحاسبي للسياسات المالية الداخلية إلى زيادة ثقة الممول في المؤسسة ودعم الرقابة والمساءلة.					
7	وجود سياسة عامة واضحة للنشر والإفصاح عن التقارير المالية في المؤسسة يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
8	الإفصاح عن السياسات المالية الداخلية يؤدي إلى زيادة فعالية نظام الرقابة والمساءلة في المؤسسة.					
9	السياسات المالية الداخلية دقيقة أكثر من السياسات المالية الخارجية وهذا يؤدي إلى دعم الرقابة والمساءلة.					
10	تمتاز تقارير المؤسسة للممول بالشفافية والوضوح مما تساعد في زيادة الأموال الممنوحة ودعم الرقابة والمساءلة.					

مع تحيات الباحث

جوال: 0598879888

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين

م.	الاسم	التخصص	المؤسسة التي يعمل بها
1	أ.د حمدي زعرب	أكاديمي / محاسبة	الجامعة الإسلامية
2	د اسكندر نشوان	مراجع خارجي	مكتب خاص
3	أ.د جبر الداعور	أكاديمي / محاسبة	جامعة الأزهر
4	د. هشام ماضي	أكاديمي / محاسبة	الجامعة الإسلامية
5	د. نافذ بركات	أكاديمي/ إحصاء	الجامعة الإسلامية
6	د. ناهض الخالدي	أكاديمي / محاسبة	الجامعة الإسلامية
7	د. ناهض أبو حماد	استشاري	مؤسسات أهلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com